

Distr.: General
27 April 2012
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة السادسة والستون

البندان ١٤٦ و ١٦٤ من جدول الأعمال
الجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية لتمويل
عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام
تمويل العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي
والأمم المتحدة في دارفور

تقرير أداء الميزانية للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٠ إلى ٣٠ حزيران/
يونيه ٢٠١١ والميزانية المقترحة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٢ إلى
٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣ للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم
المتحدة في دارفور

تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

| | |
|--------------------------|---------------------------------------|
| ٢٠١١/٢٠١٠ | الاعتمادات المرصودة للفترة |
| ٢٠١١/٢٠١٠ | النفقات للفترة |
| ٢٠١١/٢٠١٠ | الرصيد الحر للفترة |
| ٢٠١٢/٢٠١١ | المخصصات للفترة |
| ٢٠١٢/٢٠١١ ^(١) | النفقات المتوقعة للفترة |
| ٢٠١١/٢٠١١ | الرصيد الحر المقدر للفترة |
| ٢٠١٣/٢٠١٢ | المقترح المقدم من الأمين العام للفترة |
| ٢٠١٣/٢٠١٢ | توصية اللجنة الاستشارية للفترة |

(أ) التقديرات في ٢٩ شباط/فبراير ٢٠١٢ (انظر المرفق الأول).



أولا - مقدمة

١ - سيطرت على توصية اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية الواردة في الفقرة ٧٨ أدناه تخفيض قدره ٨٠٠ ٣٤٢ ٢ دولار في الميزانية المقترحة للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣. وقد قدمت اللجنة الاستشارية ملاحظات وتوصيات إضافية في الفقرات الواردة أدناه.

٢ - ويرد في الوثيقة A/66/718 تقرير اللجنة الاستشارية بشأن المسائل الشاملة المتصلة بعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وتتناول اللجنة في هذا التقرير الموارد والبنود الأخرى المتصلة على وجه التحديد بالعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور.

٣ - ولدى النظر في مقترحات الأمين العام فيما يخص العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣ (A/66/695)، أخذت اللجنة الاستشارية في الحسبان المعلومات المتعلقة بتنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات الواردة في الوثيقة (A/65/5 (Vol. II)، وهي المعلومات المقدمة في الباب الخامس من الميزانية المقترحة، وتوصيات مجلس مراجعي الحسابات الواردة في تقريره عن الفترة المنتهية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١ (A/66/5 (Vol. II)، الفصل الثاني) (انظر الفقرات ٧٣ إلى ٧٦ أدناه). وبالإضافة إلى ذلك، يرد تقرير اللجنة الاستشارية عن تقرير المجلس بشأن عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة للفترة المنتهية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١ في الوثيقة A/66/719. ولا تزال اللجنة الاستشارية تشدد على قيمة نتائج مجلس مراجعي الحسابات وتكرر الإشارة إلى ضرورة تنفيذ توصياته ضمن الأطر الزمنية التي حددها الأمين العام.

٤ - وترد في نهاية هذا التقرير قائمة بالوثائق التي استعرضتها اللجنة الاستشارية والتي استعانت بها كمصدر معلومات أساسية عند نظرها في تمويل العملية المختلطة.

ثانيا - تقرير أداء الميزانية عن الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٠ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١

٥ - لقد خصصت الجمعية العامة في قرارها ٢٨٥/٦٤، مبلغا إجماليا ١ ٨٠٨ ١٢٧ ٥٠٠ دولار (صافيه ١٠٠ ٤٩٥ ٧٧٦ ١ دولار) للإنفاق على العملية المختلطة في الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٠ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١. وتم تقسيم مجموع المبلغ فيما بين الدول الأعضاء كأعضاء مقرر. وبلغت النفقات لهذه الفترة مبلغا إجماليا ١ ٥٨٣ ٤٤٩ ٨٠٠

دولار (صافيه ٩٠٠ ٤١ ٥٥٣ ١ دولار) مما أسفر عن رصيد حر يبلغ إجماليه ٧٠٠ ٦٧٧ ٢٢٤ دولار (صافيه ٢٠٠ ٤٥٣ ٢٢٣ دولار) ويمثل بالقيم الإجمالية نسبة مئوية قدرها ١٢,٤ في المائة من مجموع الاعتماد. ويرد تحليل للفروق في الفرع الرابع من تقرير أداء الميزانية عن الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٠ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١ (A/66/596).

٦ - وانخفضت النفقات في إطار عدة بنود من بينها ما يلي:

(أ) الوحدات العسكرية (٩٠٠ ٧٣٦ ٣٩ دولار، أو نسبة ٧,٦ في المائة)، ويعزى الانخفاض في المقام الأول إلى انخفاض في الاحتياجات فيما يخص حصص الإعاشة نظراً لانخفاض المعدل الفعلي الأقصى للفرد عما هو مدرج في الميزانية بسبب نقص في خدمات النقل الجوي إلى مختلف المواقع؛ وعدم شراء عبوات حصص الإعاشة الاحتياطية بسبب استخدام المخزونات الموجودة؛ فضلاً عن عدم صلاحية معدات رئيسية مملوكة للوحدات وعدم نشرها، وهو ما أسفر عن تخفيض الاحتياجات الفعلية المتعلقة بتسديد التكاليف التي تكبدتها الحكومات المساهمة بقوات؛ ويقابل ذلك جزئياً الاحتياجات الإضافية فيما يتعلق بتسديد تكاليف القوات للحكومات المساهمة بها لأن نشر أفراد الوحدات العسكرية تم بوتيرة أسرع مما كان متوقعاً؛ فضلاً عن شحن المعدات المملوكة للوحدات ونشرها، نتيجة الاستعانة بطرف ثالث لتقديم الخدمات اللوجستية (A/66/596، الفقرتان ٨٠ و ٨١)؛

(ب) وحدات الشرطة المشكلة (٥٠٠ ٣٠٣ ١٩ دولار، أو نسبة ٢٦ في المائة)، ويعزى الانخفاض في المقام الأول إلى انخفاض الاحتياجات الفعلية المتعلقة بتسديد تكاليف المعدات المملوكة للوحدات لأن مستويات عدم صلاحية معدات رئيسية منها وعدم نشرها كانت أعلى من المتوقع؛ فضلاً عن نقصان الاحتياجات المتعلقة بحصص الإعاشة نتيجة انخفاض المعدل الفعلي الأقصى للفرد وعدم شراء عبوات حصص الإعاشة الميدانية نظراً لاستخدام المخزونات الموجودة (المرجع نفسه، الفقرة ٨٣)؛

(ج) الموظفون الدوليون (٥٠٠ ٤٠٥ ٦٤ دولار، أو نسبة ٢٤,٦ في المائة)، ويعزى الانخفاض في المقام الأول إلى نقصان الاحتياجات من المرتبات الصافية والتكاليف العامة للموظفين، وهو ما نتج عن ارتفاع متوسط معدل الشغور عما هو مدرج في الميزانية نظراً لارتفاع معدل دوران الموظفين؛ وانخفاض مستوى النفقات الفعلية المتعلقة بالمرتبات والتكاليف العامة للموظفين عن الاعتمادات المقدرة للمرتبات عملاً بقرار الجمعية العامة ٢٥٠/٦٣ بشأن إدارة الموارد البشرية (المرجع نفسه، الفقرة ٨٤)؛

(د) المرافق والهياكل الأساسية (٦٠٠ ٥٧٥ ٢٧ دولار، أو نسبة ١٢,٤ في المائة)، ويعزى الانخفاض في المقام الأول إلى نقصان الاحتياجات من خدمات

التشييد وما يتصل بها من اقتناء مرافق جاهزة، ومعدات كهربائية، ولوازم دفاع ميداني، بسبب الصعوبات المتعلقة بجيازة الأراضي وطول عملية الشراء، فضلاً عن اضطراب الحالة الأمنية وضعف البنية الأساسية، وهو ما أدى إلى تأخير تعبئة المقاولين لهذه المواقع وتسليم مواد البناء الأساسية، وأسفر عن عدم تشييد ما كان مقرراً من معسكرات ومراكز خفارة مجتمعية، وعدم تنفيذ ما كان مقرراً من مشاريع إمداد بالمياه ومشاريع بيئية؛ كما يعزى إلى انخفاض المبالغ المدفوعة لتسديد تكاليف الدعم اللوجستي الذاتي التي تكبدتها الحكومات المساهمة عما كان مقرراً؛ وانخفاض تكاليف اقتناء المولدات الكهربائية نتيجة نقل معدات من بعثة أخرى؛ ويقابل ذلك جزئياً نشوء احتياجات إضافية إلى الوقود والزيوت ومواد التشحيم بسبب استمرار الاعتماد على المولدات الكهربائية العالية القدرة لتوفير الإمدادات الكهربائية، والزيادة البالغة ١٢,٥ في المائة في سعر وقود الديزل (المرجع نفسه، الفقرتان ٩١ و ٩٢)؛

(هـ) النقل الجوي (٣٦٧ ٠٠٠ ٤٠ دولار، أو نسبة ١٥,٤ في المائة)، ويعزى الانخفاض أساساً إلى نقصان نفقات استئجار وتشغيل الطائرات وما يتصل بذلك من تكاليف استهلاك وقود الطيران، نتيجة انخفاض مستوى أنشطة الطيران عما كان مقرراً بسبب التأخر في نشر الطائرات التابعة للعمليات المختلطة والقيود المفروضة على الرحلات الجوية (المرجع نفسه، الفقرة ٩٤)؛

(و) الاتصالات (٤٠٠ ٤٦٣ ١٣ دولار، أو نسبة ٢٥,١ في المائة)، ويعزى الانخفاض في المقام الأول إلى تأجيل الاقتناء المقرر لنظم الطاقة الشمسية بسبب تأخر شرائها، وإلغاء الاقتناء المقرر لمقسمات هاتفية بسبب التغير التكنولوجي المرتقب، ونقصان الاحتياجات الفعلية لشراء أجهزة لاسلكية متنقلة ومحطات إذاعية ثابتة نتيجة تنقيح الاحتياجات التشغيلية؛ فضلاً عن نقصان الاحتياجات الفعلية المتعلقة بقطع الغيار بسبب التأخر في عملية شرائها (المرجع نفسه، الفقرة ٩٥).

٧ - وقابلت الانخفاض في النفقات المذكورة أعلاه جزئياً زيادة في الاحتياجات في إطار عدة بنود من بينها ما يلي:

(أ) الموظفون الوطنيون (٧٠٠ ٥٧٥ ٢ دولار، أو نسبة ٣,٩ في المائة)، وتعزى الزيادة إلى أن معدل نشر موظفي الخدمة العامة الوطنيين كان أعلى من المتوقع نتيجة تعزيز حملة استقدام الموظفين؛ وتنفيذ جداول المرتبات المنقحة اعتباراً من ١ آذار/مارس ٢٠١١؛ ويقابل ذلك جزئياً انخفاض بدلات مراكز العمل الخطرة المدفوعة فعلاً نتيجة تحديد الخطر وبورتسودان والأبيض بوصفها مراكز عمل ومناطق عمل غير خطيرة (المرجع نفسه، الفقرتان ٨٥ و ٨٦)؛

(ب) الخبراء الاستشاريون (٤٠٠ ٠٠٣ ١ دولار، أو نسبة ٤٩٢,٦ في المائة)، وتعزى الزيادة إلى ما لم يُدرج في الميزانية من خدمات استشارية قُدمت في مجالات متخصصة وحاسمة الأهمية تفتقر فيها العملية المختلطة إلى المهارات اللازمة. وأثناء الفترة المشمولة بالتقرير، جرت الاستعانة بخبراء استشاريين (من غير المدربين) في المجالات التالية: تقديم التوجيه والدعم السياسيين في إطار عملية الدوحة للسلام؛ وتنفيذ المشاريع السريعة الأثر؛ واستكشاف موارد المياه وحفظها وإدارتها؛ والصحة البيئية؛ والإعلام (المرجع نفسه، الفقرة ٨٩)؛

(ج) السفر في مهام رسمية (٨٣٩ ٠٠٠ ٤ دولار، أو نسبة ١٠٧,٩ في المائة)، وتعزى الزيادة في المقام الأول إلى ازدياد تكاليف السفر داخل منطقة البعثة بسبب القيام برحلات لم تكن مقررّة تتعلق بإدارة أزمات الرهائن، ومسألتي الإغاثة الإنسانية والإنعاش؛ وإلى ازدياد ما يضطلع به الأفراد النظاميون من أنشطة تتصل بقوافل نقل المعدات المملوكة للأمم المتحدة، والتفتيش عن الذخيرة والمتفجرات، ودعم أنشطة نزع سلاح المحاربين وتسريحهم؛ وكذلك إلى ازدياد الدعم اللوجستي والإداري والفني المقدم إلى مواقع الأفرقة؛ كما تعزى إلى ازدياد السفر في مهام رسمية خارج منطقة البعثة لأغراض تقديم الوساطة وإجراء المشاورات السياسية في إطار عملية الدوحة للسلام، فضلاً عن الزيارات المجرة قبل نشر الوحدات (المرجع نفسه، الفقرة ٩٠).

٨ - وعلى النحو المشار إليه في الفقرة ٥ أعلاه، استخدمت نسبة ٨٧,٦ في المائة من الميزانية المعتمدة في سبيل الأنشطة الصادر بها تكليف المتمثلة في حماية المدنيين؛ وتوفير الدعم لعملية السلام؛ ومشاركة المجتمع المدني في أنشطة عملية السلام؛ وتعزيز سيادة القانون وحقوق الإنسان؛ والدعم المقدم لأنشطة الإغاثة الإنسانية والإنعاش المبكر. وتشير اللجنة الاستشارية أيضاً إلى أن العوامل الخارجية الرئيسية التي أثرت على أداء الميزانية تمثلت في ارتفاع معدل الشغور عما كان مقرراً بالنسبة للأفراد العسكريين وأفراد الشرطة؛ وانخفاض الاحتياجات من حصص الإعاشة؛ وارتفاع معدل الشغور الفعلي بالنسبة للموظفين الدوليين؛ وحالات التأخير في مشاريع البناء؛ وعدم نشر سبع طائرات.

٩ - وفيما يخص التقدم المحرز في مجال النهوض بعملية السلام أثناء فترة الأداء، أشار في الفقرة ٤٣ من تقرير أداء الميزانية إلى أن كبير الوسطاء المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة بشأن دارفور أجرى مشاورات مع أطراف النزاع وممثلي المجتمع المدني بهدف التوصل إلى اتفاق سلام شامل. كما أشار إلى أن المشاورات والوساطة بين حكومة السودان وحركة التحرير والعدالة أسفرت عن توقيع الاتفاق على اعتماد وثيقة الدوحة للسلام في دارفور في ١٤ تموز/يوليه ٢٠١١. وأبلغت اللجنة الاستشارية، أثناء نظرها في تقرير

الأمين العام، بأن الأداة الرئيسية لتنفيذ وثيقة الدوحة هي السلطة الإقليمية لدارفور المنشأة حديثاً، التي أتاحت، وفقاً لممثل الأمين العام، فرصاً جديدة للعملية المختلطة لمساعدة السودان على تحقيق عائدات سلام ملموسة لأهالي دارفور. وأشار كذلك إلى أن العملية المختلطة تعهدت بتقديم الدعم التقني واللوجستي، عند الاقتضاء، للسلطة الإقليمية لدارفور في مرحلة التشكيل هذه بغرض الحيلولة دون زعزعة استقرار السلام الهش. وأشار أيضاً إلى أن العملية المختلطة تنسق مع فريق الأمم المتحدة القطري في تحديد مجالات الدعم المقدم للسلطة المذكورة وتنفيذ وثيقة الدوحة.

١٠ - وترد في الفقرات أدناه التعليقات التي أبدتها اللجنة الاستشارية على المعلومات المقدمة في تقرير الأداء لهذه الفترة (A/66/596) فيما يتعلق بكل وجه من أوجه الإنفاق، عند الاقتضاء، في إطار مناقشة ميزانية العملية المختلطة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣ (A/66/695).

ثالثاً - المركز المالي والمعلومات المتعلقة بالأداء في الفترة المالية الحالية

١١ - أبلغت اللجنة الاستشارية بأنه حتى ٢١ آذار/مارس ٢٠١٢، كان قد تم تقسيم مبلغ مجموعه ٣٧١ ٠٠٠ ٩٨١ دولار على الدول الأعضاء كأئصبة مقررّة فيما يتعلق بالعملية المختلطة منذ إنشائها، وبلغت المدفوعات المستلمة حتى ذلك التاريخ ٧٦٩٦ ٧١٦ ٠٠٠ دولار، وبلغ الرصيد المتبقي غير المسدد ٦٥٥ ٢٨٤ ٠٠٠ دولار. وحتى ١٩ آذار/مارس ٢٠١٢، بلغ الرصيد النقدي المتاح للعملية المختلطة ٥٩٦ ٧٢٧ ٠٠٠ دولار، مع احتساب احتياطي نقدي تشغيلي لمدة ثلاثة أشهر قدره ٥٠٤ ٢٩٦ ٠٠٠ دولار (باستثناء المبالغ المسددة للبلدان المساهمة بقوات). وتحيط اللجنة الاستشارية علماً بمركز النقدية الإيجابي للعملية.

١٢ - وأبلغت اللجنة الاستشارية بأنه حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، بلغ رصيد مستحقات تسديد تكاليف القوات ٢٧٠ ٢٢٠ ٠٠٠ دولار. وأبلغت اللجنة كذلك بأن الرصيد يعكس تسوية جميع المطالبات حتى تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١. وأشار كذلك إلى أنه في آذار/مارس ٢٠١٢، سُددت مدفوعات بلغ إجماليها ٥٢٦ ٨١٠ ٧١ دولاراً لتسوية المطالبات المتعلقة بالفترة من كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ إلى شباط/فبراير ٢٠١٢. وأبلغت اللجنة أيضاً بأنه حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، بلغ الرصيد المستحق التسديد مقابل المعدات المملوكة للوحدات ٦٣٠ ٦٧ ٠٠٠ دولار. وأشار أيضاً إلى أن ذلك الرصيد يعكس تسوية جميع المطالبات المتعلقة بالمعدات المملوكة للوحدات حتى أيلول/سبتمبر ٢٠١١، وأنه في آذار/مارس ٢٠١٢، بلغ مجموع المبالغ المدفوعة لتسوية المطالبات المصدّق

عليها حتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ ما قدره ٤٢ ٦٩٣ ٨٣٧ دولاراً. وأشار كذلك إلى أنه حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، بلغت مذكرات التفاهم التي تم التوقيع عليها ٥٨ مذكرة ومشاريع مذكرات التفاهم ٣ مشاريع تتعلق بالمعدات المملوكة للوحدات. وتحت اللجنة الاستشارية على أن تُوضع في أقرب وقت ممكن الصيغة النهائية لمذكرات التفاهم التي لم يبت فيها بعد.

١٣ - وفيما يتعلق بتعويضات الوفاة والعجز، أُبلغت اللجنة الاستشارية بأنه منذ إنشاء العملية المختلطة، بلغ مجموع المدفوعات المسددة لتسوية ٥٧ مطالبة ما قدره ٢ ١٢٣ ٠٠٠ دولار، وبأنه التزم بمبلغ إجماليه ١ ٠٤٨ ٠٠٠ دولار لتغطية ٣١ مطالبة لم يتم تسويتها بعد. وتتوقع اللجنة الاستشارية بأن تتم على وجه السرعة تسوية جميع المطالبات التي لم يتم تسويتها بعد.

١٤ - وأبلغت اللجنة الاستشارية بأنه حتى ٢٩ شباط/فبراير ٢٠١٢، كانت حالة الموارد البشرية من حيث شغل الوظائف في العملية المختلطة في الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١١ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢، على النحو التالي:

| الفئة | الوظائف المأذون بها ^(أ) | الوظائف المشغولة | معدل الشغور (النسبة المئوية) |
|---|------------------------------------|------------------|---------------------------------|
| المراقبون العسكريون | ٢٦٠ | ٢٣٢ | ١٠,٨ |
| الوحدات العسكرية | ١٩ ٢٩٥ | ١٧ ٩٣٩ | ٧,٠ |
| شرطة الأمم المتحدة | ٣ ٧٧٢ | ٢ ٩٤٠ | ٢٢,١ |
| وحدات الشرطة المشكلة | ٢ ٦٦٠ | ٢ ٢٣٣ | ١٦,١ |
| الوظائف | | | |
| الموظفون الدوليون | ١ ٢٦٧ | ١ ٠٧٨ | ١٤,٩ |
| الموظفون الوطنيون | | | |
| الموظفون الفنيون الوطنيون | ١٨٥ | ١٣٦ | ٢٦,٥ |
| الموظفون الوطنيون من فئة الخدمات العامة | ٣ ١٨١ | ٢ ٧٧٣ | ١٢,٨ |
| المساعدة المؤقتة العامة | | | |
| الموظفون الدوليون | ٢٢ | ١٧ | ٢٢,٧ |
| الموظفون الوطنيون | ١٥ | ١٢ | ٢٠,٠ |
| متطوعو الأمم المتحدة | ٦١٦ | ٤٧٧ | ٢٢,٦ |
| الأفراد المقدمون من الحكومات | ٦ | ٢ | ٦٦,٧ |

(أ) تمثل أعلى قوام مأذون به للفترة.

١٥ - وأبلغت اللجنة الاستشارية، أثناء نظرها في الميزانية المقترحة من الأمين العام، بأن تأخر إصدار تأشيرات سفر الأفراد و/أو رفض إصدارها لهم قد أسهم إلى حد كبير في تأخير عمليات النشر. وأشار إلى أنه حتى ٢٩ شباط/فبراير ٢٠١٢، بلغ عدد طلبات تأشيرات السفر التي كانت في انتظار الموافقة عليها ٨٣٢ طلباً، منها ٥٢٠ لضباط شرطة الأمم المتحدة و ١٠١ لمتقاعدين و ٩٦ لأفراد عسكريين و ٧٦ لمتطوعي الأمم المتحدة و ٣٩ لموظفين دوليين. وأشار أيضاً إلى أنه من أجل تحمل عبء الأعمال، دأب الموظفون العاملون في الأقسام على أداء المهام المندرجة في إطار تلك الوظائف، بالإضافة إلى واجباتهم الاعتيادية. وأبلغت اللجنة كذلك، لدى الاستفسار، بأن تحويل تلك الوظائف إلى وظائف وطنية لن يكون خياراً ناجحاً نظراً لصعوبة تحديد المرشحين الوطنيين المؤهلين في دارفور.

١٦ - وزوّدت اللجنة الاستشارية بجدول يبيّن النفقات الحالية والمتوقعة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١١ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢ (انظر المرفق الأول). فحتى ٢٩ شباط/فبراير ٢٠١٢، بلغت نفقات تلك الفترة ١٠٠ ٦٨٣ ١٤٣ دولار. وفي نهاية الفترة المالية الحالية، سيبلغ مجموع النفقات المقدرة ٧٠٠ ٨٤٨ ٥٨٣ دولار، مقابل الاعتماد البالغ إجماليه ٥٠٠ ٣٠٥ ٦٨٩ دولار، ليتبقى رصيد حر متوقع قدره ٨٠٠ ٤٥٦ ١٠٥ دولار، أو ما نسبته ٦,٢ في المائة.

١٧ - وأبلغت اللجنة الاستشارية، أثناء نظرها في الميزانية المقترحة من الأمين العام، بأن التكاليف المقدرة للفترة ٢٠١٢/٢٠١١ قد روعيت فيها المكاسب المتوقعة الناتجة عن زيادة الكفاءة، منها مبلغ ٤٠,٢ مليون دولار ناتج، في جملة أمور، عن خفض الأسطول الجوي للعمليات المختلطة بمقدار طائرتين (واحدة من طراز IL-76 وأخرى من طراز Mi-8)، بمبلغ ١٩,٨ مليون دولار؛ واستخدام وسائل النقل البري لإيصال حصص الإعاشة والمياه المعبأة، بمبلغ ١٤,٧ مليون دولار؛ وخفض تكلفة السفر لأغراض التدريب بالتركيز على توفير مزيد من الدورات الدراسية داخل منطقة البعثة، بمبلغ ٨٠٠ ٨٨٢ دولار. وتلاحظ اللجنة الاستشارية تدابير الكفاءة التي اتخذتها العملية وتتوقع أن يتناول تقرير الأداء للفترة ٢٠١٢/٢٠١١ مدى التحقق الفعلي لأوجه الكفاءة تلك.

رابعاً - الميزانية المقترحة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣

ألف - الولاية والنتائج المقررة

١٨ - أنشأ مجلس الأمن بموجب قراره ١٧٦٩ (٢٠٠٧) ولاية العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور. وأذن المجلس بأحدث تمديد لولاية العملية المختلطة في قراره ٢٠٠٣ (٢٠١١)، الذي مدد المجلس فيه تلك الولاية حتى ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٢. وعلى النحو المشار إليه في الفقرة ٢ من التقرير المتعلق بالميزانية المقترحة (A/66/695)، فإن العملية المختلطة مكلفة بمهمة المساعدة في إنجاز هدف شامل هو إيجاد حل سياسي دائم وتحقيق أمن مستدام في دارفور. وفي إطار هذا الهدف، ستسهم العملية، خلال الفترة ٢٠١٢/٢٠١٣، في تحقيق عدد من الإنجازات المتوقعة، على النحو المبين في أطر الميزنة القائمة على النتائج. وتشمل تلك الأطر العناصر التالية: عملية السلام؛ والأمن؛ وسيادة القانون والحوكمة وحقوق الإنسان؛ والاتصال للأغراض الإنسانية والانتعاش والتنمية؛ والدعم.

١٩ - ويشير الأمين العام إلى أن هيكل الإبلاغ الخاص بالعملية المختلطة يشتمل على وحدة القيادة والسيطرة، وتسلسل قيادي واحد. وعلى النحو المشار إليه في الفقرتين ٥ و ٦ من التقرير المتعلق بالميزانية المقترحة (A/66/695)، يتمتع الممثل الخاص المشترك لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي وللأمين العام للأمم المتحدة بسلطة عامة على العملية المختلطة، ويشرف على تنفيذ ولايتها، وهو مسؤول عن إدارتها وأدائها. ويتولى الممثل الخاص المشترك تنفيذ التوجيهات الاستراتيجية الصادرة عن وكيل الأمين العام للأمم المتحدة لعمليات حفظ السلام ومفوض الاتحاد الأفريقي للسلام والأمن ويقدم تقاريره، عن طريقهما، إلى الأمين العام ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، على التوالي. ويقدم قائد القوة ومفوض الشرطة، وقد عيّن الاتحاد الأفريقي كليهما بالتشاور مع الأمم المتحدة، تقاريرهما إلى الممثل الخاص المشترك ويمارسان القيادة والسيطرة على الأنشطة العسكرية والشرطية للعملية، على التوالي.

٢٠ - ويرد في الفقرة ٧ من تقرير الأمين العام أن العملية المختلطة تدعم فريق دعم الوساطة المشترك. ويقدم كبير الوسطاء المشترك، وهو رئيس الفريق، تقاريره إلى الأمين العام عن طريق وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، وإلى رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي عن طريق مفوض السلام والأمن. ويقيم كبير الوسطاء المشترك اتصالاً وثيقاً مع الممثل الخاص المشترك، والمبعوث الخاص للأمين العام إلى السودان وجنوب السودان، وأصحاب

المصلحة المعنيين الآخرين. ويُعهد إلى كبير الوسطاء المشترك بالعملية السياسية التي يقودها الاتحاد الأفريقي/الأمم المتحدة وبجهود الوساطة بين أطراف النزاع في دارفور، بهدف التوصل إلى حل سياسي شامل للنزاع.

باء - الاحتياجات من الموارد

٢١ - تبلغ الميزانية المقترحة للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣ مبلغا إجماليه ٩٠٠ ٩٦٤ ١٥٢٠ دولار (صافيه ٢٠٠ ٧١١ ٤٩٥ دولار)، أي ما يمثل نقصانا قدره ٦٠٠ ٣٤٠ ١٦٨ دولار، أو ما نسبته ١٠ في المائة، بالقيمة الإجمالية، مقارنة بمخصصات الفترة ٢٠١٢/٢٠١١ البالغة ٥٠٠ ٣٠٥ ٦٨٩ دولار. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن مقارنة الميزانية المقترحة بالنفقات المتوقعة البالغة ٧٠٠ ٨٤٨ ٥٨٣ دولار للفترة ٢٠١٢/٢٠١١ (انظر الفقرة ١٦ أعلاه) تبين أن التخفيض المقترح في الموارد للفترة ٢٠١٢/٢٠١٣ سيبلغ ٨٠٠ ٨٨٣ ٦٢ دولار. ويعكس التخفيض المقترح أساسا خفض الاعتمادات المخصصة للوحدات العسكرية (٧٠٠ ٥٦٩ ٣٩ دولار) وشرطة الأمم المتحدة (٩٠٠ ٧٠٠ ١٩ دولار) والمرافق والهياكل الأساسية (٧٠٠ ٥١١ ٣٢ دولار) والنقل الجوي (٦٠٠ ٥٩ ٠٧٥ دولار)؛ تقابله جزئيا احتياجات إضافية في إطار بند الموظفين الوطنيين (٤٠٠ ٥٢٧ ٢٥ دولار). وترد الاحتياجات من الموارد المالية وتحليل الفروق في الفرعين الثاني والثالث من تقرير الأمين العام عن الميزانية المقترحة (A/66/695).

٢٢ - وتغطي الميزانية المقترحة تكاليف النشر المقرر لـ ٢٦٠ مراقبا عسكريا، و ٢٩٥ ١٩ فردا من أفراد الوحدات العسكرية، و ٣ ٧٧٢ ضابطا من ضباط شرطة الأمم المتحدة، و ٢ ٦٦٠ فردا من أفراد وحدات الشرطة المشكّلة، و ٢٨٦ ١ موظفا دوليا (من بينهم موظفون يشغلون ٢٢ وظيفة ممولة في إطار المساعدة المؤقتة العامة)، و ٣ ٣٧٦ موظفا وطنيا (من بينهم موظفون يشغلون ١٥ وظيفة ممولة في إطار المساعدة المؤقتة العامة)، و ٦١٦ متطوعا من متطوعي الأمم المتحدة، و ٦ أفراد مقدّمين من الحكومات. وتعكس الميزانية المقترحة تخفيضا عاما في ملاك الموظفين قدره ٣ موظفين دوليين و ٥ موظفين وطنيين. ويشير الأمين العام في الفقرة ٢٨ من تقريره عن الميزانية المقترحة للفترة ٢٠١٢/٢٠١٣ إلى أن العملية المختلطة ستجري استعراضا شاملا لهيكل ملاكها من الموظفين في المستقبل القريب، ويشير كذلك إلى أن نتائج ذلك الاستعراض، مقترنة بأي تغييرات مقترحة، ستدرج في الميزانية المقترحة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٤.

١ - الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة

| الفئة | الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٢/٢٠١١ | الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢ | الفرق |
|----------------------|--------------------------------------|--------------------------------------|-------|
| المراقبون العسكريون | ٢٦٠ | ٢٦٠ | - |
| الوحدات العسكرية | ١٩ ٢٩٥ | ١٩ ٢٩٥ | - |
| شرطة الأمم المتحدة | ٣ ٧٧٢ | ٣ ٧٧٢ | - |
| وحدات الشرطة المشكلة | ٢ ٦٦٠ | ٢ ٦٦٠ | - |

(أ) تمثل أعلى مستوى للقوام المأذون به.

٢٣ - تبلغ الاحتياجات المقدرة للأفراد العسكريين وأفراد الشرطة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣ ما قدره ٧١١ ٦١٣ ٧٠٠ دولار، أي ما يمثل نقصانا قدره ١٠٠ ١٢٧ ٦٩ دولار، أو ٨,٩ في المائة، مقارنة بمخصصات الفترة ٢٠١٢/٢٠١١ التي بلغت ٨٠٠ ٧٤٠ ٧٨٠ دولار. ويُعزى الفرق أساسا إلى نقصان قدره ٣٩ ٥٦٩ ٧٠٠ دولار، أو ٧,٥ في المائة، في إطار بند الوحدات العسكرية، نتيجة لاعتماد رُصد في الفترة ٢٠١٢/٢٠١١ لسداد مبلغ تكميلي واحد للحكومات المساهمة بقوات عملا بقرار الجمعية العامة ٢٨٩/٦٥؛ ولاستخدام العتاد الجوي للعملية المختلطة في تناوب الوحدات من البلدان المجاورة، وهي إثيوبيا وجمهورية تنزانيا المتحدة ورواندا وكينيا، بدلا من استئجار طائرات؛ ولانخفاض المعدل الأقصى للفرد الواحد بالنسبة لحصص الإعاشة الطازجة (A/66/695)، (الفقرة ٨٣).

٢٤ - وتراعي التكاليف المقدرة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣ عوامل تأخير في النشر نسبتها ٢٥ في المائة بالنسبة للمراقبين العسكريين و ٨ في المائة بالنسبة للوحدات العسكرية و ٢٥ في المائة بالنسبة لشرطة الأمم المتحدة و ١٦ في المائة بالنسبة لوحدات الشرطة المشكّلة، مقارنة مع نسب قدرها ١٠ في المائة و ٨ في المائة و ١٧ في المائة و ١٠ في المائة، تباعا، خلال الفترة السابقة. ولدى الاستفسار، أُبلغت اللجنة الاستشارية بأن عددا من العوامل قد أسهم في حدوث الفرق بين معدلات النشر المقررة والمعدلات الفعلية في الفترة ٢٠١١/٢٠١٠. وفيما يتعلق بالأفراد العسكريين وأفراد الشرطة، على وجه التحديد، يُعزى أساسا تعذر إجراء عمليات النشر على النحو المقرر إلى حالات التأخير في إصدار تأشيرات السفر للمراقبين العسكريين؛ وعدم كفاية التأهب لدى وحدة من وحدات الشرطة المشكّلة؛ وإعادة توجيه وحدة شرطة مشكّلة إلى بعثة أخرى؛ ورفض حكومة السودان إصدار تأشيرات سفر لوحدة شرطة مشكّلة أخرى. وأشار أيضا إلى

أن الحكومة كانت قد أبلغت العملية المختلطة بتفضيلها ضباط شرطة الأمم المتحدة الناطقين باللغة العربية، مما أدى إلى إلغاء عمليات النشر المقررة واستلزم تحديد تقديم الطلبات إلى الدول الأعضاء الناطقة باللغة العربية لتوفير أفراد شرطة إضافيين.

استعراض الأفراد النظاميين

٢٥ - أبلغت اللجنة الاستشارية خلال نظرها في الميزانية المقترحة للأمين العام، أنه أجري وفقا لقرار مجلس الأمن ٢٠٠٣ (٢٠١١) استعراض للأفراد النظاميين للعملية المختلطة من تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ إلى شباط/فبراير ٢٠١٢، بالتنسيق مع الاتحاد الأفريقي، تمثل الغرض منه في المقام الأول في كفالة استخدام العملية للموارد على النحو الأمثل من أجل تنفيذ ولايتها، في ضوء التغيرات في الحالة السياسية والأمنية والإنسانية في دارفور. وأبلغت اللجنة أن النتائج ستقدم إلى مجلس الأمن من جانب الأمين العام، وأنه إذا ما وافق المجلس على مقترحات الأمين العام، فسوف يتم تخفيض قوام العملية المأذون به من الأفراد النظاميين بمقدار ٩٤٠ ٥ فردا، أو ٢٣ في المائة، ليصل إلى مستوى ٢٠ ٠٤٧ من الأفراد النظاميين (٣٥٥ ١٥ فردا من أفراد الوحدات العسكرية، و ٣١٢ ٢ فردا من شرطة الأمم المتحدة و ٣٨٠ ٢ فردا من أفراد الشرطة المشكلة) أي بخفض في صافي التكلفة بنحو ٧٦,١ مليون دولار في الفترة ٢٠١٢/٢٠١٣. وتتوقع اللجنة الاستشارية أن تُبلغ الجمعية العامة بالآثار المالية والإدارية الناشئة فيما يتعلق بالفترة ٢٠١٢/٢٠١٣ عن أي قرار يتخذه مجلس الأمن فيما يتعلق باستعراض الأفراد النظاميين (انظر أيضا الفقرة ٣٠ أدناه).

٢ - الموظفون المدنيون

| الفئة | الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٢/٢٠١١ | الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢ | الفرق |
|----------------------------------|-----------------------------------|-----------------------------------|-------|
| الموظفون الدوليون | ١ ٢٦٧ | ١ ٢٦٤ | (٣) |
| الموظفون الوطنيون ^(أ) | ٣ ٣٦٦ | ٣ ٣٦١ | (٥) |
| الوظائف المؤقتة ^(ب) | ٣٧ | ٣٧ | - |
| متطوعو الأمم المتحدة | ٦١٦ | ٦١٦ | - |

(أ) تشمل الموظفين الفنيين الوطنيين والموظفين الوطنيين من فئة الخدمات العامة.

(ب) تموّل في إطار المساعدة المؤقتة العامة.

٢٦ - تبلغ الاحتياجات التقديرية للفترة ٢٠١٢/٢٠١٣ فيما يتعلق بالموظفين المدنيين ٢٠٠ ١٠١ ٣١٧ دولار، مما يمثل زيادة قدرها ٢٠٠ ٨٤٠ ٢٨ دولار، أو ١٠ في المائة،

بالمقارنة مع المخصصات المعتمدة للفترة ٢٠١٢/٢٠١١ البالغة ٢٨٨ ٢٦١ ٠٠٠ دولار. وترجع الزيادة العامة إلى زيادة قدرها ٥ ٧٤٣ ٩٠٠ دولار، أو ٢,٨ في المائة، تحت بند الموظفين الدوليين، وتعزى أساساً إلى تطبيق المنهجية المتعلقة بحساب الرواتب والتكاليف العامة للموظفين وفقاً لقرار الجمعية العامة ٢٣٥/٦٦؛ وزيادة قدرها ٢٥ ٥٢٧ ٤٠٠ دولار، أو ٥١,٦ في المائة، تحت بند الموظفين الوطنيين، تعزى أساساً إلى تنقيح جداول المرتبات للموظفين الفنيين الوطنيين والموظفين الوطنيين من فئة الخدمات العامة اعتباراً من آذار/مارس ٢٠١١؛ وتطبيق معدل شغور أقل قدره ١٣ في المائة فيما يخص الموظفين الوطنيين من فئة الخدمات العامة بالمقارنة مع ٢٠ في المائة في الفترة ٢٠١٢/٢٠١١؛ يقابل ذلك جزئياً انخفاض قدره ٢ ١٣٧ ٠٠٠ دولار، أو ٧,٥ في المائة، تحت بند متطوعي الأمم المتحدة، يرجع أساساً إلى عدم اعتماد تكاليف السفر للراحة والاستجمام وفقاً لقرار الجمعية العامة ٢٤٨/٦٥، نظراً لأنه سيتم توفير رحلات جوية منتظمة إلى مطار عنتيبي باستخدام أصول العملية المختلطة؛ وانخفاض قدره ٢٩٤ ١٠٠ دولار، أو ٥,٥ في المائة، تحت بند المساعدة المؤقتة العامة، يرجع أساساً إلى تطبيق عامل تأخر في الاستقدام بنسبة ٢٠ في المائة فيما يخص الموظفين الدوليين، بالمقارنة مع ١٠ في المائة في الفترة ٢٠١٢/٢٠١١؛ وتقابل ذلك جزئياً زيادة الاحتياجات الخاصة بالموظفين الوطنيين الناشئة عن تنقيح جداول المرتبات. وتدلي اللجنة الاستشارية بمزيد من التعليقات على المنهجية المتبعة فيما يخص التكاليف العامة للموظفين في سياق تقريرها عن المسائل الشاملة المتعلقة بعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام (A/66/718).

٢٧ - وتم تطبيق معدلات الشغور التالية على التكاليف التقديرية للموظفين المدنيين للفترة ٢٠١٢/٢٠١٣: ١٥ في المائة للموظفين الدوليين؛ و ٣٠ في المائة للموظفين الفنيين الوطنيين؛ و ٢٠ في المائة لكل من متطوعي الأمم المتحدة الوطنيين والدوليين؛ و ٢٥ في المائة لكل من الوظائف المؤقتة للموظفين الفنيين الوطنيين وللموظفين الوطنيين من فئة الخدمات العامة. وباستثناء معدل الشغور المطبق على الموظفين الوطنيين من فئة الخدمات العامة بنسبة ١٣ في المائة مقابل ٢٠ في المائة في عام ٢٠١٢/٢٠١١ ومعدل الشغور المطبق على الموظفين المؤقتين الدوليين بنسبة ٢٠ في المائة مقابل ١٠ في المائة في عام ٢٠١٢/٢٠١١، فإن معدلات الشغور المطبقة على جميع فئات الموظفين المدنيين للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢ لم تتغير عموماً مقارنة بمعدلات الفترة السابقة.

٢٨ - وعلى النحو المبين في كل من تقرير أداء الميزانية (A/66/596، الفقرة ٢٠) وتقرير الميزانية المقترحة (A/66/695، الفقرة ٢٧)، فإن استقدام واستبقاء موظفين مدنيين مؤهلين تأهيلاً عالياً للخدمة في دارفور أمر لا يزال يمثل تحدياً. ويشير الأمين العام إلى أنه في كانون

الثاني/يناير ٢٠١٢، رفض ما مجموعه ٢٦٤ مرشحا عروض تعيين وأنهى ٥٣٧ موظفا خدمتهم، مما أسهم في تسجيل معدل دوران متوسطه ١١ موظفا في الشهر منذ إنشاء العملية. ويشير الأمين العام كذلك إلى أن العملية ستسعى إلى الإسراع في عملية الاستقدام لملء الوظائف الشاغرة الدولية والوطنية باستخدام القوائم، وتعزيز التواصل وتحسين رفاه الموظفين لاجتذاب الموظفين والاحتفاظ بهم.

٢٩ - وأبلغت اللجنة الاستشارية، عند الاستفسار، أن التأخير في إصدار تأشيرات السفر (انظر أيضا الفقرة ٢٤ أعلاه)، وقسوة المناخ، والحالة الأمنية، والعزلة، وحالة المرافق الصحية، وكذلك عدم وجود مرشحين مناسبين على القائمة لشغل وظائف محددة في مجالات من قبيل حقوق الإنسان تتطلب إتقان اللغة العربية، عوامل أسهمت كلها في مستويات شغور أعلى من المتوقع في هذه الفئة من الموظفين. وتذكر اللجنة الاستشارية بما أعربت عنه من قلق في وقت سابق وبرأيها فيما يخص الصعوبات التي تواجهها العملية المختلطة في جذب الموظفين المؤهلين واستبقائهم وأثرها على تنفيذ الولاية (A/65/743/Add.13، الفقرتان ٣٧ و ٣٨). وتشير اللجنة إلى أن الانتهاء من بناء أماكن الإقامة المعيارية المرتبطة ببديل الإقامة المقرر للبعثة لتستوعب ١ ٥٠٠ موظف، قد حسن كثيرا من ظروف المعيشة (A/66/596، الفقرة ٢٤). وبالتالي تحت اللجنة الاستشارية العملية المختلطة على تكثيف جهودها لمعالجة التحديات الأخرى أمام توظيف واستبقاء الموظفين المؤهلين والإبلاغ عن النتائج في سياق تقرير أداء الميزانية القادم.

٣٠ - وزوّدت اللجنة بناء على طلبها خلال نظرها في مقترحات الميزانية التي قدمها الأمين العام، بقائمة من ١٩٠ وظيفة دولية شاغرة اعتبارا من ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، ظلت ١٥٠ وظيفة منها شاغرة لمدة سنة واحدة أو أكثر. وفي حين أن المعلومات المقدمة تشير إلى أن إجراء استقدام الموظفين فيما يخص معظم تلك الوظائف قد بلغت مراحلها النهائية والمتقدمة، تلاحظ اللجنة أن ٩٨ من تلك الوظائف ظلت شاغرة لأكثر من عامين، وظلت خمس وظائف منها شاغرة منذ أربع سنوات، وذلك للأسباب المبينة في الفقرتين ٢٨ و ٢٩ أعلاه. وتطلب اللجنة الاستشارية إلى الأمين العام أن يكشف جهوده الرامية إلى معالجة الأسباب الجذرية للشواغل في العملية المختلطة. وبالإضافة إلى ذلك، تكرر اللجنة الاستشارية مجددا موقفها القاضي بضرورة إعادة النظر في استمرار الوظائف التي ظلت شاغرة لمدة سنتين أو أكثر واقتراح استبقاء تلك الوظائف أو إلغائها. وقد قدمت اللجنة توصيات محددة بشأن مسألة الوظائف الشاغرة لفترات طويلة في سياق تقريرها عن المسائل الشاملة المتعلقة بعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام (A/66/718) (انظر أيضا الفقرة ٢٥ أعلاه).

التوصيات المتعلقة بالوظائف الثابتة/المؤقتة

٣١ - يقترح الأمين العام خفضاً إجمالياً صافياً بمقدار ٨ وظائف للعملية المختلطة، يشمل إلغاء ٣ وظائف دولية و ٥ وظائف من فئة الخدمات العامة الوطنية؛ وكذلك نقل ٣٩ وظيفة (٣٢) وظيفة دولية و ٧ وظائف من فئة الخدمات العامة الوطنية) إلى مركز الخدمات الإقليمي في عننتي بأوغندا. ويرد موجز تفصيلي للتغييرات المقترحة في ملاك الموظفين في المرفق الثاني لهذا التقرير.

إلغاء الوظائف

٣٢ - يقترح الأمين العام إلغاء الوظائف الثماني التالية:

(أ) وظيفة برتبة مد-٢ لرئيس مكتب الاتصال في الخرطوم (العنصر ١: عملية السلام) في إطار تعديل الملاك الوظيفي للمكتب وفقاً لترشيد إجراءات عمله بعد مغادرة بعثة الأمم المتحدة في السودان (A/66/695، الفقرة ٤٣) (انظر أيضاً الفقرتين ٦٩ و ٧٠ أدناه)؛

(ب) وظيفة واحدة برتبة ف-٢ لموظف مالي معاون في قسم الشؤون المالية، الخدمات الإدارية (العنصر ٥: الدعم) لم تعد هناك حاجة لها بعد ترشيد المهام وإدماجها على أساس استعراض لاحتياجات قسم الشؤون المالية من الموظفين ومع مراعاة أوجه التآزر بين القسم ومركز الخدمات الإقليمي (A/66/695، الفقرة ٥٧)؛

(ج)وظيفتان لمساعد مالي من فئة الخدمات العامة الوطنية في قسم الشؤون المالية، الخدمات الإدارية (العنصر ٥: الدعم) لم تعد هناك حاجة إليهما للأسباب المبينة في الفقرة الفرعية (ب) أعلاه (المرجع نفسه، الفقرة ٥٧)؛

(د) وظيفة واحدة لمساعد لشؤون السفر من فئة الخدمة الميدانية في قسم الموارد البشرية، الخدمات الإدارية (العنصر ٥: الدعم) لم تعد هناك حاجة إليها بعد إجراء استعراض لمهام قسم الموارد البشرية، مع مراعاة الخدمات المقدمة من مركز الخدمات الإقليمي، الأمر الذي أسفر عن ترشيد العمليات والمسؤوليات والمهام المقررة (المرجع نفسه، الفقرة ٥٨)؛

(هـ) وظيفتان لمساعد للموارد البشرية من فئة الخدمات العامة الوطنية في قسم الموارد البشرية، الخدمات الإدارية (العنصر ٥: الدعم) لم تعد هناك حاجة إليهما للأسباب المبينة في الفقرة الفرعية (د) أعلاه (المرجع نفسه، الفقرة ٥٨)؛

(و) وظيفة واحدة لمساعد لشؤون السفر من فئة الخدمات العامة الوطنية في قسم الموارد البشرية، الخدمات الإدارية (العنصر ٥: الدعم) لم تعد هناك حاجة إليها للأسباب المبينة في الفقرة الفرعية (د) أعلاه (المرجع نفسه، الفقرة ٥٨).

نقل الوظائف

٣٣ - على النحو المبين في الفقرة ٣١ أعلاه، يقترح الأمين العام نقل ٣٩ وظيفة، منها ١٣ وظيفة في المجموع من قسم الشؤون المالية (٢ ف-٤، و ١٠ من فئة الخدمة الميدانية و ١ من فئة الخدمات العامة الوطنية)، و ٢٦ من قسم الموارد البشرية (٣ ف-٣، و ١٧ من فئة الخدمة الميدانية و ٦ من فئة الخدمات العامة الوطنية) إلى مركز الخدمات الإقليمي في إطار ترشيد المهام وإدماجها تمشياً مع استراتيجية تقدم الدعم الميداني على الصعيد العالمي (انظر أيضاً الفقرة ٦٤ أدناه). ويرد توزيع تفصيلي للتغييرات المقترحة في ملاك الموظفين في المرفق الثاني لهذا التقرير.

٣٤ - ورهنا بتعليقات اللجنة الاستشارية الواردة في الفقرة ٦٤ أدناه، فإنه ليس لديها اعتراض على إلغاء الوظائف ونقلها على نحو ما اقترحه الأمين العام.

٣ - التكاليف التشغيلية

(بدولارات الولايات المتحدة)

| المخصصات للفترة ٢٠١٢/٢٠١١ | الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢ | الفرق |
|---------------------------|-----------------------------------|---------------|
| ٦٢٠ ٣٠٣ ٧٠٠ | ٤٩٢ ٢٥٠ ٠٠٠ | (١٢٨ ٠٥٣ ٧٠٠) |

٣٥ - إن التكاليف التشغيلية التقديرية للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣ تبلغ ٤٩٢ ٢٥٠ ٠٠٠ دولار، ما يمثل نقصاً بقيمة ١٢٨ ٠٥٣ ٧٠٠ دولار، أو ٢٠,٦ في المائة، بالمقارنة مع مخصصات الفترة السابقة. ويعزى هذا الانخفاض أساساً إلى انخفاض الاحتياجات تحت بنود المرافق والبنية التحتية، والنقل البري، والنقل الجوي، والاتصالات، وتكنولوجيا المعلومات، واللوازم والخدمات والمعدات الأخرى، تقابله جزئياً زيادات الاحتياجات تحت بندي الخبراء الاستشاريين والسفر في مهام رسمية.

الخبراء الاستشاريون

٣٦ - تصل تقديرات الاحتياجات فيما يتعلق بالخبراء الاستشاريين للفترة ٢٠١٣/٢٠١١ إلى ٤٧٧ ٠٠٠ دولار، بزيادة قدرها ٢٩٢ ٥٠٠ دولار، أو ١٥٨,٥ في المائة، عن المبلغ

المخصص للفترة السابقة. وفي الفقرة ٩٣ من تقرير الأمين العام بشأن الميزانية المقترحة، أشار إلى أن الفرق يرجع أساسا إلى زيادة الاحتياجات للخدمات الاستشارية من أجل تعزيز قدرة العملية المختلطة عن طريق إسهامات بالغة الأهمية في تطوير وتنفيذ مشاريع نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج التي يدعمها صندوق بناء السلام؛ وإنشاء لجنة توجيه مشتركة من أجل دارفور ووضع خطة للإنعاش المبكر؛ وتدعيم التعاون بين العملية المختلطة وفريق الأمم المتحدة القطري فيما يتعلق بالأنشطة الإنسانية المشتركة؛ ومجالات تصميم سير الأعمال ووضع رسومه البيانية، وضمان الجودة، وتقييم المخاطر، والأخذ بمعايير المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس.

٣٧ - وعند الاستفسار، أُبلغت اللجنة الاستشارية بأن زيادة الاعتماد على الخبراء الاستشاريين يرجع إلى نقص الخبرات الداخلية اللازمة للاضطلاع بالأنشطة البالغة الأهمية. وأبلغت اللجنة أيضا بأن التكاليف التشغيلية المتكررة لمركز الخدمات الإقليمي تُمول من خلال اقتسام التكاليف بين جميع البعثات العميلة، وذلك ما يفسر رصد اعتماد قدره ١٠٠ ١٥٩ دولار للخدمات الاستشارية في مجالات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج البيانية. وفيما يتعلق بالخبراء الاستشاريين في مجالات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والقضايا الإنسانية، أُشير إلى أن العملية المختلطة ليست لديها القدرات اللازمة من حيث الموارد البشرية والخبرة بين موظفيها، سواء في قسم نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج أو قسم الشؤون الإنسانية من أجل تقديم الدعم في هذه المجالات الحاسمة الأهمية. وقد أُشير كذلك إلى أن الخبراء الاستشاريين سيعملون مع الموظفين، كل في قسمه، من أجل المساعدة في تعزيز قدراتهم. وترى اللجنة الاستشارية أن العملية المختلطة ينبغي أن تستعين أكثر بقدرات الموظفين المتوفرة داخليا لدعم تنفيذ الأنشطة الأساسية من أجل التقليل من الإفراط في الاعتماد على الخبرات الخارجية إلى الحد الأدنى. وتعتقد اللجنة كذلك أن بعض الأنشطة الإنسانية التي اقترح إجراء بعض الأعمال الاستشارية بشأنها يمكن إنجازها عن طريق التعاون مع منظمات فريق الأمم المتحدة القطري. وفي هذا الصدد، توصي اللجنة الاستشارية بتخفيض تقديرات احتياجات الخبراء الاستشاريين للفترة ٢٠١٢/٢٠١٣ بمبلغ ٢٠٠ ٠٠٠ دولار.

السفر في مهام رسمية

٣٨ - تصل تقديرات الاحتياجات اللازمة للسفر في مهام رسمية للفترة ٢٠١٢/٢٠١٣ إلى ٧٠٠ ٢٥٦ دولار، بزيادة قدرها ٨٠٠ ٥٧١ دولار، أو ٣٣,٦ في المائة، عن المبلغ المخصص للفترة السابقة. وفي الفقرتين ٩٤ و ٩٥ من تقرير الأمين العام بشأن الميزانية

المقترحة، أشير إلى أن الفرق يرجع أساساً إلى زيادة احتياجات السفر، استناداً إلى التجارب الأخيرة وتوقعات احتياجات السفر، لا سيما لإجراء المشاورات السياسية مع أطراف النزاع وجماعات المجتمع المدني دعماً لتنفيذ عملية السلام، وسفر أقسام الدعم والأقسام الفنية لتقديم الخدمات إلى مواقع نائية مختلفة للعملية المختلطة. وفيما يتعلق بالسفر المتصل بالتدريب، أشير في الفقرة ٩٥ إلى أن زيادة الاحتياجات ترجع بشكل رئيسي إلى الصعوبات التي ووجهت فيما يتعلق بتأخر أو رفض منح تأشيرات الدخول إلى المدربين القادمين.

٣٩ - وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن معظم الرحلات خارج منطقة البعثة قد أُجريت للاضطلاع بالأنشطة التالية: الأنشطة المتصلة بعملية السلام والدعم التقني المقدم لفريق الوساطة المشترك التي يشارك فيها أصحاب المصلحة من دارفور والممثلين في مباحثات السلام بالدوحة؛ حضور اجتماعات ومشاورات ثنائية في مقر الأمم المتحدة، بما في ذلك اجتماعات مع مجلس الأمن وإدارة الدعم الميداني؛ والاتصال مع مفوضية الاتحاد الأفريقي واجتماعات مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، بما في ذلك الاجتماعات الثلاثية. وتحيط اللجنة الاستشارية علماً بالزيادة البالغة ٣٣,٦ في المائة في الموارد المطلوبة من أجل السفر في مهام رسمية. وفي حين تقرر اللجنة بالحاجة إلى السفر من أجل تنفيذ الأنشطة ذات الأولوية للعملية المختلطة ودعم الجوانب التي لم تتم تسويتها من عملية السلام، فهي مع ذلك تحت العملية المختلطة على أن ترصد بشكل وثيق احتياجاتها للسفر في مهام رسمية.

المرافق والهياكل الأساسية

٤٠ - تصل تقديرات الاحتياجات اللازمة للمرافق والهياكل الأساسية للفترة ٢٠١٢/٢٠١٣ إلى ١٤٤ ٦٢٩ ٠٠٠ دولار، بانخفاض قدره ٣٢ ٥١١ ٧٠٠ دولار، أو ١٨,٤ في المائة، في مقابل المبلغ المخصص للفترة السابقة وقدره ١٧٧ ١٤٠ ٧٠٠ دولار. وكما هو مبين في الفقرتين ٩٦ و ٩٧ من التقرير بشأن الميزانية المقترحة، يرجع الفرق أساساً إلى انخفاض الاحتياجات فيما يتعلق بخدمات التشييد، نظراً لقرب اكتمال المشاريع المتعددة السنوات والاستراتيجية التي تتبعها العملية المختلطة في الاستعانة بالموارد الداخلية والإمكانات العسكرية؛ واقتناء معدات رئيسية من قبيل صهاريج المياه وخزانات التعفين، والمعدات الكهربائية، ومعدات الدفاع الميداني، والمولدات الكهربائية، ومعدات تنقية المياه، والمرافق السابقة التجهيز خلال الفترة ٢٠١١/٢٠١٢؛ وانخفاض رد التكاليف عن الدعم الذاتي في إطار المعدات المملوكة للوحدات، استناداً إلى المعدات الفعلية الموجودة في الميدان وبما يعكس تطبيق عامل أعلى لتأخر النشر للفترة ٢٠١٢/٢٠١٣. وقد أشير كذلك إلى أن تقديرات

التكاليف لخدمات البناء تعكس التكاليف الرأسمالية النهائية اللازمة لوصول العملية المختلطة إلى كامل قدرتها، انطلاقاً من الاستثمارات الكبيرة التي جرى تمويلها خلال السنوات الماضية.

٤١ - وعند الاستفسار، قدمت معلومات إلى اللجنة الاستشارية بشأن مشاريع البناء الجديدة والمتعددة السنوات المقرر الانتهاء منها خلال الفترة ٢٠١٢/٢٠١٣ بتكلفة تقدر بمبلغ ٢١,٨٥ مليون دولار، تشمل ١٧ مليون دولار للمشاريع الهندسية، و ٤,٨٥ ملايين دولار للمشاريع البيئية. وفيما يتعلق ببطء التقدم المحرز في تنفيذ مشاريع بناء المطارات، أبلغت اللجنة بأن التقدم قد تأثر بمنازعات محلية بشأن ملكية الأراضي المخصصة وبطء استجابة الحكومة لتسوية هذه المنازعات. وأبلغت اللجنة أيضاً بإحدى الحالات في سورتوني، جرى فيها تخصيص الأراضي، ولكن تعذر المضي في التشييد نظراً للحالة الأمنية. ويرد جدول تفصيلي بمشاريع البناء المقرر إكمالها خلال الفترة ٢٠١٢/٢٠١٣ في المرفق الثالث من هذا التقرير.

٤٢ - وأبلغت اللجنة الاستشارية أيضاً بأن الحكومة وافقت على توفير الأراضي للعملية المختلطة في المطارات الموجودة في مواقعها القطاعية الرئيسية الثلاثة في الفاشر (شمال دارفور)، ونيالا (جنوب السودان)، والجنينة (غرب دارفور)، من أجل تشييد محطات وساحات لخدمات المطارات مخصصة لاستيعاب طائرات العملية المختلطة وعمليات الطيران ومراقبة الحركة لديها. وقد أُشير إلى أنه في حين جرى توفير الأرض في الفاشر وبدأ تشغيل المحطة فعلاً، فقد رفضت الجهات العسكرية إخلاء الأرض المحددة لتكون ساحة لخدمات المطار في مطار الفاشر، ولم يتم تحديد موقع بديل لهذا الغرض. وفيما يخص مطار نيالا، أبلغت اللجنة بأن الأرض جرى تخصيصها، وأن المحطة المخصصة للرحلات الجوية للعملية المختلطة تعمل بالفعل، إلا أن ساحة خدمات المطار، التي لا تزال قيد التشييد، لا تزال بحاجة إلى رصفها بالأسفلت. وفيما يتعلق بالجنينة، أبلغت اللجنة بأن الأرض المخصصة للمحطة التابعة للعملية المختلطة جرى توفيرها في مطار الجنينة الجديد، وهي لا تزال قيد التشييد، ويُتوقع اكتمالها خلال عام ٢٠١٢.

٤٣ - وتخطط اللجنة الاستشارية علماً بمشاريع التشييد والمشاريع الهندسية التي لا يزال يتعين الاضطلاع بها أثناء فترة الميزانية والتحديات التي تواجهها العملية المختلطة أثناء فترة الأداء. وتتوقع اللجنة أن تشرف العملية المختلطة بشكل وثيق على جميع مشاريع التشييد والمشاريع الهندسية من أجل كفالة اكتمالها حسب الجدول الزمني المقرر. وترى اللجنة أيضاً أنه يلزم تقديم الدعم وممارسة الرقابة من جانب المقرر بشكل مباشر أكثر من أجل كفالة التخطيط والتنفيذ الفعالين لمشاريع التشييد الرئيسية في عمليات حفظ

السلام (انظر الفقرة ٤٥ أدناه). وأبدت اللجنة الاستشارية كذلك تعليقات بشأن مشاريع التشييد في بعثات حفظ السلام في سياق تقريرها بشأن المسائل الشاملة المتصلة بعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام (A/66/718).

مشروع مراكز الخفارة المجتمعية

٤٤ - من ضمن مشاريع التشييد المتعددة السنوات المزمع إكمالها خلال الفترة ٢٠١٢/٢٠١٣، وفقا للفقرة ٢٠ من تقرير الأمين العام (A/66/695)، تشييد ٧٠ مركزا للخفارة المجتمعية تشتمل على تدابير لتعزيز الأمن. وقُدمت للجنة الاستشارية عند الطلب معلومات تشير إلى أن ٢٥ من هذه المراكز قد اكتمل تشييدها حتى الآن (٤ خلال الفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩، و ١١ خلال الفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠، و ٤ خلال ٢٠١٠/٢٠١١، و ٦ خلال الفترة ٢٠١١/٢٠١٢). وأشار أيضا إلى أنه من المزمع إكمال تشييد ١١ مركزا إضافيا خلال الفترة ٢٠١١/٢٠١٢، كي يصل العدد المتوقع من المراكز المكتملة بحلول نهاية الفترة ٣٦ مركزا. وأشار كذلك إلى أنه من بين مراكز الخفارة المجتمعية المتبقية المقرر تشييدها، والبالغ عددها ٣٤ مركزا، جرى اقتناء الأرض لأجل ١٢ مركزا ذي أولوية سيتم إنشاؤها خلال الفترة ٢٠١٢/٢٠١٣ بقدرات داخلية وبتكاليف ومواد منخفضة تُقدر بمبلغ ١٠٠ ٠٠٠ دولار للمركز، وهو ما يمثل وفورات قدرها ٣١٢ ٥٠٠ دولار عن كل مركز. وقد أُشير كذلك إلى أن تشييد المراكز المتبقية البالغ عددها ٢٢ مركزا قد أُجل إلى أن تتم تسوية مسائل الأراضي والمسائل الأمنية. إلا أن اللجنة تشير إلى أنه، استنادا للفقرة ٢٣ من تقرير أداء الميزانية للفترة ٢٠١٠/٢٠١١، بدأ ما مجموعه ٥٠ مركزا من المراكز المقررة البالغ عددها ٧٠ مركزا عملها عن طريق إشراكها في مكان العمل مع مواقع الأفرقة القائمة. وتعرب اللجنة الاستشارية عن قلقها من بطء التقدم المحرز في مشروع مراكز الخفارة المجتمعية، وتحث العملية المختلطة على أن تكشف جهودها حيثما يكون مجديا من أجل إكمال تشييد المراكز المتبقية.

إقامة الموظفين الذين يتقاضون بدل الإقامة المقرر للبعثة

٤٥ - تشير اللجنة الاستشارية إلى تعليقات مجلس مراجعي الحسابات فيما يتعلق بالإنشاءات الإضافية خارج نطاق الخطة الأصلية فيما يتعلق بمشروع إقامة الموظفين الذين يتقاضون بدل الإقامة المقرر للبعثة (A/66/5 (Vol. II)، الفصل الثاني، الفقرة ٩٧ (ب)). وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن الحاجة إلى وجود ترتيبات ملائمة لإقامة الممثل الخاص المشترك لم تكن قد أدرجت أصلا في بيان احتياجات المشروع. وأوضح أيضا أنه عندما لوحظ إغفال ذلك، تقرر إدراج مجموعة أمنية للممثل الخاص المشترك وفريق الحماية المباشرة الخاص

به المتألف من أربعة أفراد أمن في إطار التصميم الأمني العام، مع إيلاء الاعتبار الكافي للاحتياجات الخاصة لرئيس البعثة، من قبيل الخصوصية، والأمن، وحيز الاضطلاع بالأنشطة التمثيلية. وأبلغت اللجنة بأنه، من وجهة نظر العملية المختلطة، تم تعديل بيان الاحتياجات في إطار سلطتها التقديرية بالكامل ولم يتطلب موافقة من المقر نظرا لأنه لم يكن أمرا جسيما. وقد أبلغت اللجنة أيضا بأنه تم إدخال أربعة تعديلات على العقد، وثمة تعديل خامس يتعلق أساسا بأعمال التشطيب في سبيله كي يوضع في الصيغة النهائية بعد اختتام المفاوضات. وبلغت التكلفة الكلية للإنشاءات الإضافية ٦١٤ ٦١٣ دولار، بما يشمل ٣٤٥ ٤٤٦ دولارا لسكن الممثل الخاص المشترك و ٢٦٩ ١٦٩ دولارا لسكن فريق الحماية المباشرة الخاص به. وقد أُشير إلى أن الأثاث المستخدم في المسكنين جرى شراؤه محليا بتكلفة كلية، تشمل الشحن، قدرها ٨٠٤ ٦١ دولارات. وتحيط اللجنة الاستشارية علما مع القلق بالنتائج التي توصل إليها مجلس مراجعي الحسابات، وتعرب عن أسفها لإغفال مجموعة الممثل الخاص المشترك من خطة السكن الأصلية. وتعرب اللجنة عن ثقتها في أن أي استعراض للحالة المبلغ عنها سوف يركز على المسائل ذات الصلة المتعلقة بالمساءلة.

النقل الجوي

٤٦ - تبلغ الاحتياجات التقديرية فيما يخص النقل الجوي للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢ ما قيمته ٢٠٤ ٠٣٠ ٠٠٠ دولار، أي بانخفاض قدره ٦٠٠ ٠٧٥ ٥٩ دولار، أو ٢٢,٥ في المائة، مقارنة بالمبلغ المخصص للفترة السابقة. وعلى النحو المبين في الفقرة ٩٩ من تقرير الأمين العام المتعلق بالميزانية المقترحة، يعزى الفرق في المقام الأول إلى انخفاض الاحتياجات اللازمة لاستئجار وتشغيل الطائرات ذات الأجنحة الدوارة الناتج عن خفض الأسطول التابع للعملية المختلطة بمقدار سبع طائرات عمودية مع ما يرافق ذلك من انخفاض في عدد ساعات الطيران المدرجة في الميزانية من ٢٢ ٧٣٩ ساعة للفترة ٢٠١٣/٢٠١١ إلى ١٧ ٥٨٠ ساعة؛ وانخفاض الاحتياجات اللازمة لاستئجار وتشغيل طائرات ثابتة الجناحين بسبب انخفاض تكاليف العقود الجديدة؛ وتقابل هذا الانخفاض جزئيا زيادة في عدد ساعات الطيران المدرجة في الميزانية من ٨ ٥٨٠ ساعة في الفترة ٢٠١٢/٢٠١١ إلى ٩ ٥٦٠ ساعة للطائرات الثابتة الجناحين، بسبب إعادة تشكيل استخدام الأسطول.

٤٧ - وزُودت اللجنة الاستشارية، لدى تقديم استفسار بهذا الشأن، بمعلومات عن الاستخدام الشهري النموذجي لساعات الطيران للطائرة الواحدة والعدد الشهري لأيام الاستخدام للطائرة الواحدة (انظر الجدول أدناه):

| طراز الطائرة | الأيام غير المتاحة فيها | الأيام التي لا يلزم فيها | الأيام التي تستخدم فيها الطائرة |
|---|-------------------------|--------------------------|---------------------------------|
| LJ-60 | — | ٢١ | ١٠ |
| B-737-524 | ٢ | ٥ | ٢٤ |
| Let-410 (x2) | ١ | ٢٣ | ٣٨ |
| BE-1900 | ٨ | ٦ | ١٧ |
| CRJ-200 (x2) | - | ٢٤ | ٣٨ |
| DHC-8 | - | ٥ | ٢٦ |
| MD-83 | ٣ | ١٦ | ١٢ |
| IL-76 | ١ | ٢٣ | ٧ |
| طائرة عمودية متعددة الأغراض طراز (٢٢) Mi-8 | ٦٣ | ٢٠٨ | ٤١٩ |
| طائرة عمودية للإجلاء الطبي الجوي طراز (٣) Mi-8 ^(١) | ٥ | ٧١ | ١٧ |
| طائرة عمودية متعددة الأغراض طراز (٢) Mi-8 | ٢٩ | ٣٣ | — |
| طائرة عمودية هجومية طراز (٥) Mi-8 | ٩٥ | ٦٠ | — |

(أ) تُبقى طائرات مخصصة للإجلاء الطبي الجوي على أهبة الاستعداد للاستخدام على النحو المطلوب، حسب الاقتضاء. وتكُلف الطائرات العسكرية بالمهام بناء على احتياجات قائد القوة/العنصر الأمني ورهنا بموافقات حكومة السودان.

٤٨ - وأبلغت اللجنة أيضا أن وتيرة استخدام الأصول الجوية فارغة أو دون طاقتها الكاملة تتوقف على احتياجات الدعم التشغيلي واللوجستي. وأشار، على سبيل المثال، إلى أنه إذا تعطل مولد كهربائي في موقع من مواقع الفريق، يتعين إرسال ميكانيكي أو فريق إصلاح في أقرب وقت ممكن لتجنب تلف حصص إعاشة القوات في الثلاجات، مما يعني أن طائرة عمودية سعتها ٢٠ راكبا لن يكون على متنها مثل في هذه المناسبات سوى فيني أو فينيين لإصلاح الآلات. وأبلغت اللجنة أيضا بأنه يُحتفظ بطائرات مخصصة للإجلاء الطبي الجوي على أهبة الاستعداد لاستخدامها على النحو المطلوب حسب الاقتضاء، في حين تُستخدم الطائرات العسكرية بناء على احتياجات العنصر الأمني ورهنا بموافقات حكومة السودان.

النقل البري

٤٩ - تبلغ الاحتياجات التقديرية للنقل البري للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢ ما قيمته ٦٠٠ ٦٥٦ ١٨ دولار، أي بانخفاض قدره ٣٠٠ ٧١٥ ٥ دولار، أو ٢٣,٥ في المائة،

مقارنة بالمبلغ المخصص للفترة السابقة وقدره ٩٠٠ ٣٧١ ٢٤ دولار. وعلى النحو المبين في الفقرة ٩٨ من التقرير المتعلق بالميزانية المقترحة، يعزى الفرق في المقام الأول إلى انخفاض الاحتياجات فيما يتعلق باقتناء المركبات، وذلك بسبب المشتريات المقررة لجميع المركبات في الفترة ٢٠١١/٢٠١٢؛ والوقود والزيوت ومواد التشحيم استناداً إلى أنماط الإنفاق السابقة. وأبلغت اللجنة الاستشارية، لدى الاستفسار، أنه، إضافة إلى المركبات التي سبق اقتراح شطبها في تقديرات ميزانية الفترة ٢٠١٢/٢٠١٣، اقترحت لجنة تخصيص المركبات التابعة للعملية المختلطة شطب أو نقل ٢٠٦ مركبات إضافية في آذار/مارس ٢٠١٢، وهو ما يعادل وفورات قدرها ٤٠٠ ٧٣٠ ١ دولار للفترة نفسها في قطع الغيار والصيانة وتغطية تأمين المسؤولية تجاه الغير واستهلاك الوقود. وتحيط اللجنة الاستشارية علماً بالوفورات المتوقعة وتوصي، بناء على ذلك، بخفض من التقديرات المقترحة للفترة ٢٠١٢/٢٠١٣ فيما يخص النقل البري بمبلغ ٤٠٠ ٧٣٠ ١ دولار.

نسب ما تحوزه العملية المختلطة من المركبات

٥٠ - تلاحظ اللجنة الاستشارية انطلاقاً من المعلومات المكتملة للميزانية المقترحة أن النسب الرئيسية لما تحوزه العملية المختلطة من المركبات تفوق النسب القياسية المحددة من قبل إدارة الدعم الميداني. وفيما يتعلق بسيارات الركاب الخفيفة، تلاحظ اللجنة، على سبيل المثال، أن النسبة المعمول بها لضباط الأركان هي ١,٤ مستخدمين للسيارة الواحدة، مقارنة بالنسبة القياسية البالغة ٥,٤ مستخدمين للسيارة الواحدة، في حين أن النسبة الخاصة بالموظفين الفنيين الوطنيين تبلغ ٢,٣ مستخدمين للسيارة الواحدة، مقارنة بنسبة قياسية قدرها ٥,٤ مستخدمين للسيارة الواحدة.

٥١ - وأبلغت اللجنة الاستشارية، لدى الاستفسار، أن العملية المختلطة لا تتقيد بالنسب القياسية في حالات معينة، مثلاً حينما يعيّن موظفون وطنيون في مواقع الأفرقة كمديرين للمعسكرات ويحتاجون إلى وسائل النقل للاضطلاع بمهامهم الاعتيادية. وإضافة إلى ذلك، يعتبر الإمداد بالكهرباء غير موثوق في منطقة البعثة لذلك تعتمد العملية المختلطة على المولدات الكهربائية لأغراض توليد الكهرباء اللازمة لها ولأسباب أمنية، وترد العملية المختلطة الموظفين الذين يقيمون في مساكن مستأجرة داخل منطقة البعثة بمولدات كهربائية. وتحتاج المولدات الكهربائية عمليات صيانة وإصلاح متكررة في موقع كل منها، ويقوم بمعظم عمليات الصيانة موظفون وطنيون يحتاجون للمركبات من أجل قطع المسافات الطويلة بين شتى المواقع. وفيما يتعلق بضباط الأركان، أبلغت اللجنة أنه بسبب الأعداد التي نُشرت في بعض المواقع، من الصعب الالتزام بالنسب القياسية للمركبات لاعتبارات أمنية في المواقع.

وإضافة إلى ذلك، أُشيرَ إلى أن العملية المختلطة تقدم الدعم لعدة وحدات عسكرية لم تصل بعد سيارات الركاب الخفيفة التابعة لها إلى منطقة البعثة. وتتوقع اللجنة الاستشارية أن تُتخذ الإجراءات اللازمة للمواءمة بين النسب المعمول بها في العملية المختلطة مع النسب القياسية. وتطلب اللجنة موافقتها بمعلومات في هذا الصدد في سياق الميزانية المقترحة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٤، بما في ذلك تبرير اقتراح أسطول مركبات يفوق النسب القياسية. ويرد المزيد من تعليقات اللجنة على مسألة أسطول المركبات في تقريرها عن المسائل الشاملة المتصلة بعمليات حفظ السلام (A/66/718).

المشاريع السريعة الأثر

٥٢ - تبلغ الاحتياجات المقدرة للمشاريع السريعة الأثر للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢ ما قيمته ٢ ٠٠٠ ٠٠٠ دولار، أي بانخفاض يبلغ ٢ ٠٠٠ ٠٠٠ دولار، أو ٥٠ في المائة، مقارنة بالمبلغ المخصص للفترة السابقة، وهي تغطي تكاليف تنفيذ ٨٠ مشروعا. وفي الفقرة ٧٨ من التقرير المتعلق بالميزانية المقترحة للعملية المختلطة، يُشار إلى أنه بعد تقييم تفصيلي لاحتياجات المشاريع السريعة الأثر، أُجريَ على النحو المنصوص عليه في الفقرة ٦ من الجزء الثامن عشر من قرار الجمعية العامة ٢٧٦/٦١ المتعلق بالجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية لتمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، تبيّن استمرار الحاجة إلى أنشطة ترمي إلى بناء الثقة في المجتمعات المحلية، وتحسين العلاقة بين المجتمعات المحلية والعملية المختلطة. ولذلك أُشيرَ إلى أن جهود البعثة ستركز على زيادة تأثير المشاريع السريعة الأثر إلى أقصى حد ممكن في منطقة البعثة بالرغم من التحديات المتكررة.

٥٣ - وأبلغت اللجنة الاستشارية، لدى الاستفسار، بأنه، من بين ٥٢٧ مشروعا اعتمدت منذ بدء العملية المختلطة، أنجز ٣٤٥ مشروعا، وما زال ١٧٨ مشروعا قيد التنفيذ، وألغيت ٤ مشاريع. وإضافة إلى ذلك، يوجد قيد المراجعة ما مجموعه ١٠٦ مشاريع من المقرر البدء فيها في شهري نيسان/أبريل وحزيران/يونيه خلال عام ٢٠١٢. وأبلغت اللجنة بأن التحديات التي يواجهها البرنامج تشمل ما يلي:

- (أ) الأمن: بسبب تعيين منطقة البعثة فيما يتعلق بالأمن ضمن المرحلة الرابعة من الناحية الأمنية، غالبا ما يكون الوصول اللازم لرصد أنشطة المشاريع وتقييمها مقيدا؛
- (ب) عدم كفاية القدرات: ويشمل ذلك عدم كفاية مهارات تخطيط المشاريع والمهارات الإدارية ومهارات الإبلاغ المالي لدى الشركاء المنفذين؛

(ج) عدم كفاية الموظفين: يشكّل رصد وتقييم أكثر من ١٠٠ مشروع تحدياً كبيراً للموظفين الاثنين أو الموظفين الثلاثة في القطاعات الإقليمية، ويشكّل كذلك عدم إمكانية الوصول إلى مواقع المشاريع بسبب سوء حالة الطرق تحدياً كبيراً آخر؛

(د) المعاملات المالية: يشمل ذلك التأخير في تحويل الأموال المخصصة للمشاريع إلى الشركاء المنفذين بسبب النظام المصرفي في السودان، والتأخير في تقديم السجلات المالية، التي تحتاج في كثير من الأحيان إلى ترجمة من العربية إلى الإنكليزية قبل تجهيزها.

٥٤ - وأبلغت اللجنة الاستشارية أنه بغية التغلب على التحديات، تتبع العملية المختلطة نهجاً أكثر حصة إزاء المشاريع السريعة الأثر في الفترة ٢٠١٢/٢٠١٣. وأشار إلى أن برنامج المشاريع السريعة الأثر سيواصل تلبية الاحتياجات الأساسية للأشخاص ولكنه سيركز جهوده على مجالات الأولوية المواضيعية الستة المحددة لعام ٢٠١٢، وهي: (أ) المياه والصرف الصحي، (ب) الصحة، (ج) الإنعاش المبكر وسبل العيش، (د) تمكين الفئات السكانية المثلة تمثيلاً ناقصاً، (هـ) حماية البيئة، (و) التعليم. وأبلغت اللجنة كذلك أنه، بهدف تحسين معدل التنفيذ، صيغت هياكل البرنامج الجديد على الشكل التالي: (أ) فريق للتقييم التقني مسؤول عن اختيار واستعراض جميع اقتراحات المشاريع المقدمة إلى رؤساء المكاتب الميدانية من المجتمعات المحلية والشركاء المنفذين وعناصر البعثة؛ (ب) فريق للاستعراض التقني، مسؤول عن استعراض جميع اقتراحات المشاريع المقدمة من رؤساء المكاتب ومن فريق التقييم التقني؛ (ج) لجنة لاستعراض المشاريع والموافقة عليها في مقر العملية المختلطة مسؤولة عن الموافقة النهائية؛ (د) فريق للتنفيذ القطاعي والمتابعة مسؤول عن الرصد والإبلاغ المتعلقين بتنفيذ المشروع؛ (هـ) مراجعة حسابات. وأشار إلى أنه في إطار الآلية الجديدة، يمكن لجميع عناصر البعثة أن تنفذ الآن مشاريع سريعة الأثر. وأشار أيضاً إلى أن ملكية المشاريع ستؤول إلى العنصر الذي يرفع المشروع وأن رؤساء المكاتب في القطاعات سيضطعون بالمسؤولية عن الإدارة العامة للمشاريع. وسيكون لكل عنصر من عناصر البعثة ممثل معني بالأفرقة المنشأة في إطار الآلية الجديدة، وبهذه، سيكون مسؤولاً عن تنفيذ المشاريع. وإضافة إلى ذلك، فإن التنسيق على صعيد القطاع، الذي يقوده رؤساء المكاتب على النحو الذي أرسته الآلية الجديدة، سيؤدي إلى تحسين معدل التنفيذ المنخفض.

٥٥ - واللجنة الاستشارية إذ تعترف بالظروف الخاصة التي تواجهها العملية المختلطة، لا يزال يساورها القلق مع ذلك إزاء انخفاض معدل تنفيذ المشاريع السريعة الأثر. وبالنظر إلى أن هذه المشاريع تؤدي دوراً حاسماً في تعزيز الصلة بين البعثات والسكان المحليين، فإن اللجنة ترى أن التأخير في تنفيذها يمكن أن يؤدي إلى الحد من إمكانات

تحقيق ذلك الهدف. وفي هذا الصدد، تلاحظ اللجنة الاستشارية الإجراءات المتخذة لإعادة تنظيم هيكل البرنامج وتحت العملية المختلطة على تكثيف جهودها لتحسين معدل التنفيذ.

المشاريع المجتمعية الكثيفة الاستخدام للعمالة

٥٦ - أبلغت اللجنة الاستشارية أن هذه المشاريع صُممت لدعم جهود حكومة السودان في التصدي لمسألة "الاستبعاد الاجتماعي للشباب المعرض للخطر" من خلال مساعدة تكميلية مقدّمة عن طريق المشاريع المجتمعية الكثيفة الاستخدام للعمالة لدعم الحد من العنف في الأماكن الاستراتيجية في دارفور. وأشار إلى أن المشاريع ترتبط بصورة مباشرة بأمن المجتمعات المحلية من خلال إشراك الشباب المعرض للخطر في إعادة بناء مجتمعاتهم المحلية واكتسابهم مهارات تفتح أمامهم سبل العمل من خلال التدريب أثناء العمل، وهو ما يتوقع أن يؤدي إلى خفض مستوى العنف في المجتمعات المحلية وخفض معدلات التجنيد الذي تقوم به الحركات المسلحة. وأشار أيضا إلى أن قسم نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج حدد ٢٤ مشروعا من المشاريع المجتمعية الكثيفة الاستخدام للعمالة في دارفور، مع تحديد مبلغ ٧٥ ٠٠٠ دولار كحد أقصى لميزانية كل مشروع، وأنه يعمل مع شركاء التنفيذ لوضع الصيغ النهائية لمقترحات المشاريع حتى تقوم لجنة الاستعراض التقني باستعراضها.

٥٧ - وأبلغت اللجنة الاستشارية أيضا أن الجهة المنوطة بها الموافقة على المشاريع هي لجنة إقرار المشاريع التي يرأسها نائب الممثل الخاص المشترك (الشؤون السياسية)، والتي تقوم إضافة إلى ذلك بأعمال الرقابة العادية من خلال تقارير الرصد الشهرية. وأشار أيضا إلى أنه بفضل الاستفادة من التحديات التي انطوى عليها التعامل مع شركاء التنفيذ لمشاريع الأثر السريع، أدرج في استراتيجية تنفيذ المشاريع المجتمعية الكثيفة الاستخدام للعمالة تقييم واسع لقدرات شركاء التنفيذ المحددين للتأكد على وجه التحديد من خبراتهم السابقة في تنفيذ مشاريع مماثلة مع منظمات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية الرئيسية. وأشار إلى أن القائمة الأولية لشركاء التنفيذ أُخذت من قاعدة بيانات مكتب منسق الشؤون الإنسانية التابع للأمانة العامة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، ونقّحت أكثر استنادا إلى معايير وضعت لتقييم القدرات. وأشار كذلك إلى أنه لكفالة تنفيذ المشاريع في الوقت المناسب، أسندت إلى موظفين متفرغين فرديا مهمة متابعة المشاريع من بدايتها إلى اكتمالها. وإضافة إلى ذلك، ترتبط جميع المشاريع بالوزارات التنفيذية لحكومة الولاية لضمان استدامتها.

مسائل أخرى

طول فترة عملية الشراء

٥٨ - تلاحظ اللجنة الاستشارية من تقرير أداء العملية المختلطة للفترة ٢٠١٠/٢٠١١ أن التأخير في عملية الشراء أثر على تنفيذ مشاريع تشييد ما كان مقررا من معسكرات ومراكز حفارة مجتمعية ومشاريع إمداد بالمياه ومشاريع بيئية (A/66/596، الفقرة ٩١)، وعلى اقتناء تجهيزات البنية التحتية في مجال الاتصالات (المرجع نفسه، الفقرة ٩٥). وأبلغت اللجنة الاستشارية لدى الاستفسار أن ما يطيل عملية الشراء هو تسلسل الخطوات الذي يتعين التقيد به في كثير من الحالات. بموجب دليل المشتريات، حيث تستغرق على سبيل المثال عمليات الشراء البسيطة باستخدام طلبات تقديم بيان الأسعار أربعة شهور وتستغرق عمليات الشراء الأكثر تعقيدا التي يلزم فيها توجيه دعوة إلى تقديم عطاءات نحو ستة أشهر ونصف. وأبلغت أيضا اللجنة لدى الاستفسار أن هناك عوامل تنفرد بها دارفور تحديدا مثل التأخير في التخليص الجمركي في موانئ الدخول وذكر كمثال عن ذلك احتجاز شحنة أثاث في الجمارك لفترة قاربت تسعة أشهر؛ والتخليص الجمركي لمعدات الاتصالات الذي يستغرق أربعة شهور في الغالب، واحتجاز أجهزة تكييف في الجمارك لأكثر من ستة أشهر. وأشار أيضا إلى أن غالبية السلع المتجهة إلى العملية المختلطة تأتي من أوروبا والصين، وأن فترة التسليم المعتادة تصل إلى شهر ونصف يستغرقها الشحن البحري إلى بورسودان، مع إضافة فترة شهر ونصف أخرى يستغرقها الشحن البري إلى دارفور.

٥٩ - وأبلغت اللجنة الاستشارية بعد مزيد من الاستفسار بالتدابير التي سبق وضعها للحد من فترات التأخير، والتي تشمل الإدارة العليا للمساعد لدى السلطات الحكومية؛ وإعادة تنظيم دائرة إدارة المشتريات والعقود في العملية المختلطة بحيث يكون تركيزها على الجوانب التالية: (أ) إنشاء هيكل إدارة متوازن؛ (ب) تيسير مسألتي تفويض الصلاحية وتخويلها؛ (ج) تجنب ازدواجية الجهود بترشيح المهام؛ (د) تيسير رفع مستوى الإنتاجية وجودة الخدمة؛ (هـ) تيسير وجود نقطة اتصال واحدة مع العملاء والموردين والمكاتب في مقر الأمم المتحدة؛ (و) تيسير اتساق معايير المنتجات الواردة إلى العملية المختلطة؛ (ز) توفير موارد للمجالات المهمة، والاستفادة الكاملة من العقود الإطارية، مع الإشارة على سبيل المثال إلى أن أكثر من ٧٠ في المائة (٢٤٩,٥ مليون دولار) من مجموع المشتريات البالغة قيمتها ٣٥٥,٨ مليون دولار تمت في الفترة ٢٠١١/٢٠١٢ بناء على عقود إطارية على الصعيدين الدولي والمحلي. وتحت اللجنة الاستشارية العملية المختلطة على استخدام جميع الوسائل المتاحة لتقصير فترات الشراء.

ترخيص البث الإذاعي على موجات التضمين الترددي

٦٠ - يشير تقرير الميزانية المقترحة في الفقرة ١٤ إلى أنه سعيًا لتعزيز جهود التوعية، ستواصل العملية المختلطة السعي لدى حكومة السودان فيما يتعلق بإصدار رخصة إذاعية. وأبلغت اللجنة الاستشارية لدى الاستفسار أنه قد مضى نحو ثلاث سنوات على الطلب الذي قدمته العملية المختلطة للحصول على رخصة البث الإذاعي على موجات التضمين الترددي، تمشيًا مع اتفاق مركز القوات. وأشار إلى أن مساعي العملية المختلطة لدى الحكومة على مختلف المستويات لم تؤت نتائج حتى الآن. وأشار أيضًا إلى أن العملية المختلطة مكنت منذ آذار/مارس ٢٠١١ من إنتاج برنامج معد سلفًا وبثه على أحد ترددات الموجة القصيرة الوطنية المملوكة للحكومة، بموجب اتفاق مؤقت، إلى حين الانتهاء من استعراض طلب الحصول على رخصة البث الإذاعي. وترى اللجنة الاستشارية أن البث الإذاعي جزء مهم من استراتيجية العملية المختلطة للتواصل وتشجع العملية المختلطة على مواصلة جهودها للحصول على رخصة للبث الإذاعي على موجات التضمين الترددي.

مكتب الخدمات الإقليمي في عنيتي

٦١ - تشير اللجنة الاستشارية إلى أن الجمعية العامة قررت في قرارها ٢٦٩/٦٤، في إطار استراتيجية الدعم الميداني على الصعيد العالمي، إنشاء مركز خدمات إقليمي في عنيتي بغرض توحيد مهام الإدارة والدعم من البعثات الميدانية الممثلة جغرافيًا في مركز إقليمي قائم بذاته. وتشير الفقرة ٥٩ من الميزانية المقترحة للعملية المختلطة إلى المشاريع الأربعة الأولية التي تم تحديدها لنقلها إلى مركز الخدمات الإقليمي في الفترة ٢٠١٢/٢٠١١ (إجراءات تسجيل دخول الأفراد الميدانيين وخروجهم، وتجهيز طلبات منح التعليم، وتشغيل مركز إقليمي للتدريب والمؤتمرات، وتشغيل مركز المراقبة المتكامل للنقل والتحركات)، والمهام المتصلة بالشؤون المالية والموارد البشرية التي تم تحديدها لنقلها إلى المركز في الفترة ٢٠١٣/٢٠١٢ (جوانب كشف المرتبات والمدفوعات وأمين الصندوق، والحسابات، واستقدام الموظفين الدوليين، وإدارة الوظائف، والمواعيد والحضور في الميدان). وتلاحظ اللجنة أن المهام ضمنت في الإنجازات والنواتج المتوقعة لأطر الميزنة القائمة على النتائج للمركز للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢.

٦٢ - وتبلغ حصة العملية المختلطة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢ من الاحتياجات المقدرة من الموارد لمركز الخدمات الإقليمي ما مجموعه ٩ ٨٨٦ ٩٠٠ دولار، يتعلق مبلغ ٥ ٨١٩ ٥٠٠ دولار منه بالوظائف ويتعلق المبلغ المتبقي وقدره ٤ ٠٦٧ ٤٠٠ دولار بالاحتياجات غير المتصلة بالوظائف (A/66/695، الفقرة ٨٠). وتشير اللجنة الاستشارية إلى أن مقترحات

الميزانية المقدمة من الأمين العام للفترة ٢٠١٢/٢٠١١ تضمنت نقل وإعادة نذب ١١ وظيفة من العملية المختلطة إلى المركز (A/65/740، الفقرة ١٣١). وتلاحظ اللجنة الاستشارية أيضا أن النقل المقترح لـ ٣٩ وظيفة (انظر الفقرة ٣٣ أعلاه) سيستكمل العدد المقرر للوظائف المقترح نقلها من العملية المختلطة إلى المركز البالغ ٥٠ وظيفة.

٦٣ - وأبلغت اللجنة الاستشارية لدى الاستفسار أن نقل ٣٩ وظيفة إضافية إلى مركز الخدمات الإقليمية سيسفر عن تحقيق وفورات تبلغ ٨٠٠ ٠٠٠ دولار نتيجة عدم سداد المبالغ المتعلقة بالأخطار. وأبلغت اللجنة أيضا أن نقل المهام المتصلة بالموارد البشرية والشؤون المالية إلى المركز أسفر عن إلغاء وظيفتين دوليتين و ٥ وظائف وطنية، ليحقق وفورات إضافية تبلغ ٥٠٠ ٠٠٠ دولار. وأبلغت اللجنة أيضا أن المركز سيكون بمثابة مركز للشحنات الحساسة ونقطة عبور للموظفين. وأشار كذلك إلى أنه يتوخى من إنشاء العقود الإطارية الإقليمية للسلع والخدمات التي تغطي البعثات المشاركة السبع، إضافة إلى توفير قدر أكبر من تآزر الجهود وتحسين استخدام الموارد من خلال آليات منسقة، تحقيق قدر كبير من وفورات الحجم والحصول على أفضل قيمة مقابل الثمن المدفوع.

٦٤ - وترى اللجنة الاستشارية أنه يمكن تحقيق أوجه كفاءة أكبر من تبسيط وإدماج المهام في العملية المختلطة ومن النقل المتصل بذلك لـ ٣٩ وظيفة من قسمي الشؤون المالية والموارد البشرية في العملية المختلطة إلى مركز الخدمات الإقليمية (انظر الفقرة ٣٣ أعلاه). وتشير اللجنة إلى توصية مكتب خدمات الرقابة الداخلية بأن تقوم إدارة الدعم الميداني باستعراض الوظائف المقترح نقلها إلى مركز الخدمات العالمي ومركز الخدمات الإقليمية وإعادة تأكيدها، فضلا عن تنظيم عمليات الدعم الميداني المتبقية للتأكد من أنها لا تزال تتماشى مع رؤية الوضع النهائي (انظر A/66/714، الفقرة ١٩). وتتوقع اللجنة بناء على ذلك أن تجري العملية المختلطة استعراضا لاحتياجاتها من الملاك الكامل لموظفيها بغية تحديد أوجه كفاءة أخرى في الدعم الإداري تُعزى إلى استخدام مركز الخدمات الإقليمية وإبلاغها عن ذلك في سياق مشروع ميزانية الفترة ٢٠١٣/٢٠١٤. وتبدي اللجنة تعليقات باستفاضة أكبر بشأن مركز الخدمات الإقليمية والتقدم المحرز في استراتيجية الدعم الميداني على الصعيد العالمي في تقريرها عن المسائل الشاملة بشأن عمليات حفظ السلام (A/66/718).

أنشطة الكشف عن الألغام وإزالتها

٦٥ - تبلغ الاحتياجات المقدرة من الموارد لخدمات الكشف عن الألغام وإزالتها للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣ ما مجموعه ٩ ٥١٥ ٠٠٠ دولار على

النحو المبين في الجدول أدناه. وتشير الفقرة ٧٥ من الميزانية المقترحة إلى أن هذا الاعتماد يشمل توفير التمويل لوظائف دولية ووطنية مؤقتة بتكلفة تقديرية تبلغ ٢ ٢٥٠ ٧٠٠ دولار، وتعاقبات لتقييم الطرق والتخلص من الذخائر المتفجرة بتكلفة تقديرية تبلغ ٥,٣ ملايين دولار، والسفر بتكلفة تقديرية تبلغ ٣٨٩ ٢٠٠ دولار، ونفقات تشغيلية أخرى تشمل اقتناء المعدات، والوقود، والتأمين، وصيانة المركبات ومعدات الاتصالات، والتكاليف الإدارية واللوازم، بتكلفة تقديرية تبلغ ٨١٨ ٢٠٠ دولار. ويشار أيضا إلى أن الاعتماد يشمل أيضا رسوما إدارية ورسوما لدعم الخدمات تبلغ ٧٥٦ ٩٠٠ دولار تدفع لمكتب الأمم المتحدة للخدمات المشاريع.

| المفئة/النشاط | التكلفة (بـدولارات الولايات المتحدة) |
|---|--------------------------------------|
| الأفراد (بما يشمل تكاليف معايير العمل الأمنية الدنيا لأماكن الإقامة) | ٢ ٢٥٠ ٧٠٠ |
| تقييم الطرق المتعاقد عليها والتحقق منها ومسحها والتخلص من الذخائر المتفجرة وتطهير مناطق المعارك وإزالة الألغام والتوعية بمخاطر الذخائر غير المتفجرة | ٥ ٣٠٠ ٠٠٠ |
| السفر | ٣٨٩ ٢٠٠ |
| المعدات | ٤٨٧ ٠٠٠ |
| المرافق والهياكل الأساسية، وتكاليف تشغيل المكاتب/الإقامة | ٨٣ ٤٠٠ |
| الوقود والتأمين وصيانة المركبات | ١٥٥ ٠٠٠ |
| تكاليف تشغيل المكاتب الفرعية/الاتصالات | ٣٦ ٤٠٠ |
| اللوازم | ٥٦ ٤٠٠ |
| رسوم إدارية لمكتب الأمم المتحدة للخدمات المشاريع | ٧٥٦ ٩٠٠ |
| المجموع | ٩ ٥١٥ ٠٠٠ |

٦٦ - وأبلغت اللجنة الاستشارية لدى الاستفسار أن الأنشطة المتعلقة بإجراءات مكافحة الألغام في دارفور تمثلت في مسح المتفجرات من مخلفات الحرب وإزالتها وتدميرها، والتوعية بالمخاطر المرتبطة بها، وجمع البيانات لتحديد ضحايا الحوادث المرتبطة بها والناجين منها. وأشار إلى أنه نظرا لسرعة توالي الأحداث التي يتسم بها النزاع، غالبا ما يعاد زرع المتفجرات في الأماكن التي سبق أن قام العنصر المعني بإجراءات مكافحة الألغام في العملية المختلطة بمسحها وتطهيرها. وأشار أيضا إلى أن مكتب التخلص من الذخائر التابع للعملية المختلطة يواصل العمل بالتعاون الوثيق مع جميع الأقسام الفنية والعناصر العسكرية وعناصر الشرطة في مواقع أفرقة العملية المختلطة، وأن أفرقة المكتب تستجيب لجميع بلاغات الطوارئ ضمن مناطق عمليات العملية المختلطة في غضون ٢٤ ساعة. وأبلغت اللجنة أيضا أن العملية المختلطة واصلت التركيز على تحديد المناطق التي أعيد تلويثها بالذخائر غير المتفجرة

وبالمتفجرات من مخلفات الحرب، إلى جانب عمليات التطهير لفتح طرق العبور من أجل تيسير إيصال المعونة الإنسانية وتسيير دوريات حفظ السلام وتمكين المجتمعات المحلية من استخدامها. وأبلغت اللجنة أيضا أنه بالتعاون مع اليونيسيف، استفاد ٦٥٢ ٣٦٣ شخصا في دارفور من برامج تثقيفية بشأن الذخائر المتفجرة والمتفجرات من مخلفات الحرب.

٦٧ - وتشيد اللجنة الاستشارية بالعمل الذي تقوم به العملية المختلطة في مجال مسح المتفجرات من مخلفات الحرب وإزالتها وتدميرها وتقديم برامج تثقيفية ذات صلة بذلك للمجتمعات المحلية المتضررة. وتتطلع اللجنة إلى تلقي معلومات عن نتائج هذه الأنشطة في سياق تقرير الأداء.

التدريب

٦٨ - يشير الأمين العام في الفقرة ٦٧ من تقريره عن الميزانية المقترحة للعملية المختلطة إلى أن مجموع الاحتياجات المقدرة من موارد التدريب للفترة ٢٠١٢/٢٠١٣ تبلغ ٣ ٩٠٤ ٠٠٠ دولار، أي زيادة مقدارها ٤١٢ ٤٠٠ دولار، أو ١١,٨ في المائة، مقارنة باعتمادات الفترة السابقة. وتلاحظ اللجنة، بصفة خاصة، أن احتياجات السفر لأغراض التدريب، البالغة ٤٠٠ ٢٢٤٥ دولار، تمثل نسبة ٥٧,٥ في المائة من مجموع احتياجات التدريب المقترحة للفترة ٢٠١٢/٢٠١٣ وتعكس زيادة مقدارها ٥٨١ ٠٠٠ دولار، أو ٣٥ في المائة مقارنة باعتمادات الفترة السابقة. ويقترح أن يشارك ما مجموعه ١ ٧٦٦ مشاركا، من بينهم ١ ١٣١ موظفا دوليا و ٥٠٨ موظفين وطنيين و ١٢٧ من الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة، في طائفة عريضة من أنشطة التدريب الداخلي والخارجي في الفترة ٢٠١٢/٢٠١٣ لتعزيز الخدمات وتحسين مهاراتهم التقنية والمهنية وكفالة تقديم دعم أفضل لمختلف عناصر العملية المختلطة (A/66/695، الفقرة ٦٩). ويشار كذلك إلى أن ميزانية الفترة ٢٠١٢/٢٠١٣ تتضمن اعتمادا يبلغ ٧٠ ٠٠٠ دولار لدعم المؤسسات الوطنية والمجتمع المدني في إطار أنشطة الشؤون المدنية المضطلع بها تنفيذ الولاية العملية لفائدة حوالي ٣ ٤٢٠ مشاركا (المرجع نفسه، الفقرة ٧٠). وتكرر اللجنة الاستشارية رأيها بأن التدريب ينبغي أن يتم بطريقة تكفل تقليل التكاليف المرتبطة بالسفر إلى أدنى حد. وعلاوة على ذلك، توصي اللجنة بالإبقاء على الاحتياجات من موارد التدريب في مستوى الفترة ٢٠١٢/٢٠١١ البالغ ٣ ٤٩١ ٦٠٠ دولار نظرا لأنه لم تقترح أي زيادة في مستوى الملاك الوظيفي للفترة ٢٠١٢/٢٠١٣. وتعلق اللجنة الاستشارية أيضا على مسألة التدريب في بعثات حفظ السلام في سياق تقريرها عن القضايا الشاملة المتصلة بعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام (A/66/718).

مكتب الاتصال في الخرطوم

٦٩ - كما ورد في الفقرة ٤٣ من تقرير الأمين العام، أنشئ مكتب الاتصال في الخرطوم لكفالة دور تمثيلي لدى الحكومة المضيفة ودور تنسيق مع بعثة الأمم المتحدة في السودان، ينطوي على التنسيق مع المسؤولين الحكوميين ومع بعثة الأمم المتحدة في السودان بشأن جميع المسائل ذات الصلة بعمليات العملية المختلطة. ويشار أيضا إلى أنه يقترح إلغاء وظيفة برتبة مد-٢ لرئيس مكتب الاتصال في الخرطوم في إطار تعديل ملاكه الوظيفي عقب مغادرة البعثة (انظر الفقرة ٣٢ (أ) أعلاه).

٧٠ - ولدى الاستفسار عما إذا كان تخفيض الملاك الوظيفي بوظيفة واحدة فقط يعكس بدرجة كافية الانخفاض المتوقع في أنشطة مكتب الاتصال بعد مغادرة البعثة، أبلغت اللجنة بأنه في حين سيتم إكمال استعراض شامل لملاك الموظفين بعد صدور نتائج استعراض الأفراد النظاميين (انظر الفقرة ٢٥ أعلاه)، فلا مبرر لإجراء مزيد من التخفيض في الملاك الوظيفي المقترح للمكتب خاصة بسبب ما يترتب على ذلك من زيادة في مسؤولياته. وأشار إلى أن المكتب بمثابة بوابة وجهة تنسيق للعملية المختلطة مع المواقع الأمامية الأخرى، أي بورتسودان وعنتيبي وأديس أبابا؛ ويتولى تقديم خدمات الدعم الفني والإداري لمكاتب الممثل الخاص المشترك وكبير الوسطاء المشترك المؤقت ونائب الممثل الخاص المشترك (الشؤون السياسية) ونائب الممثل الخاص المشترك (العمليات والإدارة)؛ ويتولى التنسيق مع مختلف وزارات الحكومة وأجهزتها، والبعثات الدبلوماسية، والمنظمات الإقليمية، ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة. وأشار كذلك إلى أن مكتب الاتصال في الخرطوم يضطلع الآن بوظائف الدعم مثل الأمن والخدمات الطبية والطيران، التي كانت البعثة تضطلع بها حتى الآن، وذلك إضافة إلى تقديم الدعم الإداري لمكتب المبعوث الخاص للسودان وجنوب السودان. وتتطلع اللجنة الاستشارية إلى تلقي تقرير الأمين العام عن نتائج استعراضه لمكتب الاتصال في الخرطوم في إطار تقرير الأداء ذي الصلة.

التدابير الرامية إلى تخفيف آثار أنشطة العملية المختلطة على البيئة

٧١ - يشير الأمين العام في الفقرة ٢٢ من تقريره عن الميزانية المقترحة إلى أن العملية المختلطة ستواصل خلال الفترة ٢٠١٢/٢٠١٣ الاعتماد على تقنيات التشييد المراعية للبيئة (بما يشمل تقليل الاعتماد على الخشب والطوب المحروق في الأفران) واستهلاك الوقود (بما في ذلك زيادة الاعتماد على الطاقة الشمسية)، لتخفيف أثر مختلف أنشطة العملية على البيئة. ويضيف أن جميع سخانات الماء الكهربائية المركبة في وحدات الاغتسال سيستعاض عنها بسخانات شمسية، وأنه سيتم أيضا خلال الفترة ٢٠١٢/٢٠١٣ تركيب ٢٠٠ مضخة تعمل

بالطاقة الشمسية، مع الألواح الشمسية وألواح التحكم. ولدى الاستفسار، أبلغت اللجنة بأنه تم غرس ما مجموعه ٥٨٤ ٦ من شتلات الأشجار في الفترة ٢٠١١/٢٠١٢ وأن حملة غرس شتلات الأشجار قد زادت دخل المجتمعات المحلية المعنية بإنتاج الشتلات؛ وزادت في الغطاء النباتي اللازم لمكافحة التصحر؛ وخفضت كمية النفايات الصلبة التي يتم التخلص منها في مواقع إلقاء النفايات باستعمال علب العصير الفارغة لغرس الشتلات؛ وهيات مزيدا من فرص التآزر بين مؤسسات الأمم المتحدة التي تضطلع بأنشطة بيئية مماثلة؛ وأن الأشجار المغروسة ساهمت في امتصاص ثاني أكسيد الكربون المنبعثة من أنشطة العملية المختلطة. وترحب اللجنة الاستشارية بالتدابير الرامية إلى تخفيف أثر أنشطة العملية المختلطة على البيئة.

الإطار الاستراتيجي المتكامل

٧٢ - يشير الأمين العام في الفقرة ٣٤ من تقريره إلى أن العملية المختلطة ستواصل القيام بكافة أعمالها خلال الفترة ٢٠١٢/٢٠١٣ بالتشاور والتنسيق الكاملين مع فريق الأمم المتحدة القطري وغيره من الجهات الفاعلة الدولية وغير الحكومية من خلال آليات الإطار الاستراتيجي المتكامل، التي تضم فريق السياسات الاستراتيجية المعني بدارفور وفريق التخطيط الاستراتيجي لدارفور من أجل التوجيه الاستراتيجي ودعم التخطيط وتبادل المعلومات في دارفور، فضلا عن فرقة العمل المتكاملة الخاصة بالبعثة بوصفها الآلية الرئيسية للتنسيق بين الوكالات في المقر. وأبلغت اللجنة الاستشارية بأن من الأولويات الاستراتيجية ومجالات التركيز المتفق عليها في الإطار الاستراتيجي المتكامل لدارفور حماية المدنيين في جميع أنحاء دارفور؛ وضمان إمكانية وصول العاملين في مجال المساعدة الإنسانية وتنفيذ أنشطة المساعدة الإنسانية على نحو آمن في الوقت المناسب ودون عوائق؛ وتقديم الدعم لمفاوضات السلام بوسائل منها تعزيز التقارب بين تشاد والسودان؛ وتيسير عمل فريق الأمم المتحدة القطري وخبراء المنظمات في مجال الانتعاش المبكر وإعادة التعمير. وأبلغت اللجنة أيضا بأن النتائج والأنشطة المتوقعة من هذه المجالات الأربعة ذات الأولوية تتجلى في مصفوفة نتائج الإطار الاستراتيجي المتكامل في إطار العنصر السياسي وعنصر الأمن وسيادة القانون، وعنصر حماية المدنيين وعنصر الانتعاش. وأشار إلى أن الإطار قد ساهم في إقامة تعاون وشراكات بين العمليات الميدانية التي تقوم بها العملية المختلطة والفريق القطري. غير أنه أشار أيضا إلى أن الإطار أحرز تقدما ضئيلا بسبب تحديات التشغيل والتمويل، وعدم الالتزام.

مجلس مراجعي الحسابات

٧٣ - ترد المعلومات المتعلقة بالإجراءات المتخذة لتنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات (A/65/5 (Vol. II)، الفصل الثاني) في الجزء الخامس - جيم من تقرير الأمين العام عن الميزانية المقترحة. وفيما يتعلق بالالتزامات غير المصفاة، يشار إلى أنه تم إنشاء فرقة عمل لإجراء عمليات منتظمة ومنهجية لاستعراض هذه الالتزامات شهريا. وأبلغت اللجنة الاستشارية، لدى الاستفسار، بأن فرقة العمل تضم موظفين من أقسام الشؤون المالية والمشتريات والميزانية، مسؤولين عن استعراض الالتزامات غير المصفاة ورصد عملية التوريد دوريا لضمان فعالية استعمال الميزانية المعتمدة وتسجيل الالتزامات وتصفيتهما في الوقت المناسب. وفيما يتعلق بالمشاريع السريعة الأثر، أبلغت اللجنة بأنه تم اتخاذ تدابير لزيادة سرعة وتيرة تنفيذ تلك المشاريع (انظر الفقرة ٥٣ أعلاه).

٧٤ - ويعلق مجلس مراجعي الحسابات، في الفقرات من ٥٩ إلى ٦٢ من تقريره (A/66/5 (Vol II)، على الاحتمال الكبير لتدهور حالة الممتلكات غير المستهلكة غير المستعملة وتقادمها. ويشير التقرير إلى أنه، في نهاية الفترة ٢٠١١/٢٠١٠، كانت هناك كمية تقدر بحوالي ١٢ ٩٤٩ من الأصول تقدر قيمتها بنحو ٥٩,٤ مليون دولار مخزونة لمدة أكثر من عام دون أن تستخدم. وزُودت اللجنة الاستشارية، بناء على طلبها، بمعلومات تظهر أنه تم شطب مخزونات في المستودعات تقدر قيمتها بحوالي مليون دولار أو حل موعد شطبها في ٣١ آذار/مارس ٢٠١٢. وأبلغت اللجنة الاستشارية بأن نسب المخزونات في مستودع العملية المختلطة تنخفض باطراد نحو الهدف الذي حددت نسبته إدارة الدعم الميداني فيما بين ٢٠ و ٢٥ في المائة وأن النسب قد انخفضت، خلال الفترة ٢٠١١/٢٠١٢، من ٣١ في المائة في تموز/يوليه ٢٠١١ إلى ٢٦ في المائة في آذار/مارس ٢٠١٢. وأبلغت اللجنة بأنه، تجنبا لتدهور حالة الممتلكات، اتخذت تدابير لتحديد السلع التي تتطلب التعبئة والمناولة والتخزين بطريقة معينة نتيجة للظروف المناخية في دارفور، وأنه اتخذت ترتيبات لتخزين السلع الحساسة للحرارة في مخازن مكيفة الهواء. وإضافة إلى ذلك، زُودت اللجنة الاستشارية بقائمة تضم ٥٩٦ من الأصول تشمل معدات لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومباني جاهزة وحاويات شحن تقدر قيمتها بحوالي ٤,٥ ملايين دولار، تم شحنها إلى بعثات أخرى لحفظ السلام.

٧٥ - ولاحظ مجلس مراجعي الحسابات، في تقريره المذكور أعلاه، جوانب قصور في إدارة مشروع تشييد أماكن لإقامة موظفي العملية الذين يتقاضون بدل الإقامة المخصص للبعثة (A/66/5 (Vol II)، الفقرات ٩٥-١٠١)، ولاحظ بصفه خاصة أن العملية

المختلطة لم تبلغ المقر بالتغييرات الكبيرة الطارئة في نطاق المشروع ولم تسع إلى الحصول على الموافقة عليها. وترد في الفقرة ٤٥ أعلاه المعلومات المقدمة للجنة الاستشارية، ردا على استفسارها.

٧٦ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية ما اتخذته العملية المختلطة من إجراءات حتى الآن لتنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات وتطلب أن تبلغ العملية المختلطة في سياق تقرير أدائها المقبل عن التقدم المحرز.

خامسا - خلاصة

٧٧ - ترد في الفقرة ١٠٢ من تقرير الأداء (A/66/596) الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها فيما يتعلق بتمويل العملية المختلطة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٠ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١. وتوصي اللجنة الاستشارية بأن يقيّد لحساب الدول الأعضاء الرصيد الحر البالغ ٦٧٧ ٧٠٠ دولار، وكذلك الإيرادات/التسويات الأخرى البالغ قدرها ١١٠ ٨٣٥ ٧٠٠ دولار.

٧٨ - وترد في الفقرة ١٠٨ من التقرير المتعلق بالميزانية المقترحة (A/66/695) الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها فيما يتعلق بتمويل العملية المختلطة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣. ومع مراعاة التعليقات والملاحظات الواردة في الفقرات أعلاه، توصي اللجنة الاستشارية بأن تخصص الجمعية العامة مبلغ ١٠٠ ٦٢٢ ٥١٨ دولار للإنفاق على العملية المختلطة لفترة الاثني شهرا الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣، وبأن يقسم مبلغ ٨٠٠ ٥٥١ ١٢٦ دولار للفترة من ١ إلى ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٢؛ وبأن يقسم مبلغ ٣٠٠ ٠٧٠ ٣٩٢ دولار للفترة من ١ آب/أغسطس ٢٠١٢ إلى ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٣ بمعدل شهري قدره ٨٠٠ ٥٥١ ١٢٦ دولار، إذا قرر مجلس الأمن تمديد ولاية العملية.

الوثائق

- تقرير أداء ميزانية العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٠ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١ (A/66/596)
- ميزانية العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣ (A/66/695)
- تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية عن الأداء المالي للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠ والميزانية المقترحة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١١ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢ للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور (A/65/743/Add.13)
- تقرير الأمين العام عن العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور (S/2011/814)
- قرار الجمعية العامة ٦٤/٢٨٥ بشأن تمويل العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور
- قرار مجلس الأمن ٢٠٠٣ (٢٠١١)
- التقرير المالي والبيانات المالية المراجعة عن فترة الاثني عشر شهرا الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٠ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١ وتقرير مجلس مراجعي الحسابات عن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام (A/66/5 (Vol. II))

المرفق الأول

النفقات الحالية والمتوقعة للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١١ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

| | من ١ تموز/يوليه ٢٠١١ إلى ٢٩ شباط/فبراير ٢٠١٢ | | النفقات المتوقعة من ١ آذار/مارس إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢ | | | |
|---|--|---------------|--|-----------|-------------------------|--|
| | المخصصات | مجموع النفقات | الرصيد الحر | النفقات | مجموع النفقات ٢٠١٢/٢٠١١ | الرصيد الحر المقدر في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢ |
| | (١) | (٢) | (٣)=(١)-(٢) | (٤) | (٥)=(٢)+(٤) | (٦)=(٣)-(٥) |
| | | | | | | أسباب الفرق |
| الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة | | | | | | |
| المراقبون العسكريون | ١٢ ٦٠٩,٥ | ٧ ٩١٢,٧ | ٤ ٦٩٦,٨ | ٣ ٥٨٩,٦ | ١١ ٥٠٢,٣ | ١١ ٠٧,٢ |
| الوحدات العسكرية | ٥٢٨ ٢٥٥,٣ | ٣٢٤ ٣٥٨,٦ | ٢٠٣ ٨٩٦,٧ | ١٣٣ ٢٠٩,١ | ٤٥٧ ٥٦٧,٧ | ٧٠ ٦٨٧,٦ |
| يُعزى الرصيد غير المستخدم أساساً إلى نشر المراقبين العسكريين بمعدل أبطأ مما كان متوقعاً (متوسط معدل شواغر نسبته ٢٣ في المائة مقارنة بمعدل الشواغر المدرج في الميزانية وقدره ١٠ في المائة) | | | | | | ٨,٨ |
| يُعزى الرصيد غير المستخدم أساساً إلى تعطل بعض المعدات الرئيسية المملوكة للوحدات وعدم نشرها، مما أدى إلى انخفاض الاحتياجات الفعلية اللازمة لسداد المبالغ المستحقة للحكومات المساهمة بقوات | | | | | | ١٣,٤ |

| | من ١ تموز/يوليه ٢٠١١ إلى ٢٩ شباط/فبراير ٢٠١٢ | | | | النفقات المتوقعة من ١ آذار/مارس إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢ | | | |
|----------------------|---|---------------|-------------|-----------|---|----------------------|--------------------------|--|
| | المخصصات | مجموع النفقات | الرصيد الحر | النفقات | مجموع النفقات ٢٠١٢/٢٠١١ | ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢ | المقيد في الرصيد الحر | الفرق (النسبة المئوية) |
| | (١) | (٢) | (٣)=(١)-(٢) | (٤) | (٥)=(٢)+(٤) | (٦)=(١)-(٥) | (٧)=(٦)-(٤) | أسباب الفرق |
| شرطة الأمم المتحدة | ١٦٧ ٢٢٠,٠ | ١٠٥ ٢١٤,٥ | ٦٢ ٠٠٥,٥ | ٥١ ١٦١,٣ | ١٥٦ ٣٧٥,٨ | ١٠ ٨٤٤,٢ | ٦,٥ | يُعزى الرصيد غير المستخدم أساساً إلى نشر أفراد شرطة الأمم المتحدة بمعدل أبطأ مما كان متوقعاً (متوسط معدل شواغر نسبيته ٢٣ في المائة مقارنة بمعدل الشواغر المدرج في الميزانية وقدره ١٧ في المائة) |
| وحدات الشرطة المشكلة | ٧٢ ٦٥٦,٠ | ٤٣ ٨١٠,٧ | ٢٨ ٨٤٥,٣ | ١٦ ٩١١,١ | ٦٠ ٧٢١,٨ | ١١ ٩٣٤,٢ | ١٦,٤ | يُعزى الرصيد غير المستخدم أساساً إلى تعطل بعض المعدات الرئيسية المملوكة للوحدات وعدم نشرها، مما أدى إلى انخفاض الاحتياجات الفعلية اللازمة لسداد المبالغ المستحقة للحكومات المساهمة بوحدات الشرطة المشكلة |
| المجموع الفرعي | ٧٨٠ ٧٤٠,٨ | ٤٨١ ٢٩٦,٥ | ٢٩٩ ٤٤٤,٣ | ٢٠٤ ٨٧١,١ | ٦٨٦ ١٦٧,٦ | ٩٤ ٥٧٣,٢ | ١٢,١ | |
| الموظفون المدنيون | | | | | | | | |
| الموظفون الدوليون | ٢٠٥ ٠٤٥,٩ | ١٤٠ ٧٨٩,٧ | ٦٤ ٢٥٦,٢ | ٧٣ ٤٨٩,٨ | ٢١٤ ٢٧٩,٥ | (٩ ٢٣٣,٦) | (٤,٥) | يُعزى الاحتياجات الإضافية أساساً إلى استقدام الموظفين المدنيين الدوليين بمعدل أسرع مما كان متوقعاً (متوسط معدل شواغر نسبيته ١٢ في المائة مقارنة بمعدل الشواغر المدرج في الميزانية وقدره ١٥ في المائة) |

| من ١ تموز/يوليه ٢٠١١ إلى ٢٩ شباط/فبراير ٢٠١٢ | | النفقات المتوقعة من ١ آذار/مارس إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢ | | | | |
|--|---------------|---|----------|----------------------------|--------------------------|---------------------------|
| المخصصات | مجموع النفقات | الرصيد الحر | النفقات | مجموع النفقات ٢٠١٢/٢٠١١ | ٣٠ حزيران/ يونيه ٢٠١٢ | الفرق (النسبة المئوية) |
| (١) | (٢) | (٣)=(١)-(٢) | (٤) | (٥)=(٢)+(٤) | (٦)=(١)-(٥) | (٧)=(٢)-(٦)÷(١) |
| الموظفون الوطنيون | ٤٩ ٥٠١,١ | ٤٦ ١٦٧,٧ | ٣ ٣٣٣,٤ | ٢٠ ٢٩١,٢ | ٦٦ ٤٥٨,٩ | (١٦ ٩٥٧,٨) (٣٤,٣) |
| تعزّي الزيادة في الاحتياجات أساساً إلى تطبيق جداول منقحة للمرتبات اعتباراً من ١ آذار/مارس ٢٠١١، وارتفاع معدلات النشر عما كان متوقعاً للموظفين الوطنيين من فئة الخدمات العامة (متوسط معدل شواغر فعلي نسبته ١٣ في المائة، مقارنة بمعدل الشواغر المدرج في الميزانية وقدره ٢٠ في المائة)، وللموظفين الوطنيين من الفئة الفنية (متوسط معدل شواغر فعلي نسبته ٢٦ في المائة، مقارنة بمعدل الشواغر المدرج في الميزانية وقدره ٣٠ في المائة) | | | | | | |
| متطوعو الأمم المتحدة | ٢٨ ٣٢٧,٦ | ١٦ ٩٦٩,٢ | ١١ ٣٥٨,٤ | ٩ ٩٩٦,٠ | ٢٦ ٩٦٥,٢ | ١ ٣٦٢,٤ ٤,٨ |
| يعزّي الرصيد غير المستخدم أساساً إلى ارتفاع معدل الشواغر المتوقع ونسبته ٢٢ في المائة، مقارنة بمعدل الشواغر المدرج في الميزانية وقدره ٢٠ في المائة | | | | | | |
| المساعدة المؤقتة العامة | ٥ ٣٨٦,٤ | ٢ ٦٢٦,٩ | ٢ ٧٥٩,٥ | ١ ٩٠٢,٦ | ٤ ٥٢٩,٥ | ٨٥٦,٩ ١٥,٩ |
| يعزّي الرصيد غير المستخدم أساساً إلى ارتفاع معدل الشواغر المتوقع ونسبته ٢٥ في المائة، مقارنة بمعدل الشواغر المدرج في الميزانية للموظفين الدوليين وقدره ١٠ في المائة | | | | | | |
| المجموع الفرعي | ٢٨٨ ٢٦١,٠ | ٢٠٦ ٥٥٣,٥ | ٨١ ٧٠٧,٥ | ١٠٥ ٦٧٩,٦ | ٣١٢ ٢٣٣,١ | (٢٣ ٩٧٢,١) (٨,٣) |

| | من ١ تموز/يوليه ٢٠١١ إلى ٢٩ شباط/فبراير ٢٠١٢ | | | | النفقات المتوقعة من ١ آذار/مارس إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢ | | | |
|---------------------------------|---|---------------|-------------|---------|---|--------------------------|--------------------------|--|
| | المخصصات | مجموع النفقات | الرصيد الحر | النفقات | مجموع النفقات ٢٠١٢/٢٠١١ | ٣٠ حزيران/ يونيه ٢٠١٢ | الرصيد الحر المقيد في | الفرق (النسبة المئوية) |
| | (١) | (٢) | (٣)=(١)-(٢) | (٤) | (٥)=(٢)+(٤) | (٦)=(١)-(٥) | (٧)=(٦)-(١) | أسباب الفرق |
| تكاليف التشغيل | | | | | | | | |
| الأفراد المقدمون من الحكومات | ٢٦٦,٣ | ١٦٤,٦ | ١٠١,٧ | ٩٢,٨ | ٢٥٧,٤ | ٨,٩ | ٣,٣ | |
| مراقبو الانتخابات المدنيون | - | - | - | - | - | - | - | |
| الخبراء الاستشاريون | ١٨٤,٥ | ٣٨٢,١ | (١٩٧,٦) | ٩٠,٠ | ٤٧٢,١ | (٢٨٧,٦) | (١٥٥,٩) | تعزى الاحتياجات الإضافية إلى الاستعانة بخدمات استشارية غير مدرجة في الميزانية لعدم توافر القدرات اللازمة داخل العملية المختلطة، دعماً للحوار والتشاور بين أهالي دارفور |
| السفر في مهام رسمية | ٤٦٨٤,٩ | ٣٩٧٧,٤ | ٧٠٧,٥ | ٧٠١,٤ | ٤٦٧٨,٨ | ٦,١ | ٠,١ | |
| المرافق والهياكل الأساسية | ١٧٧١٤٠,٧ | ١٢١٩٢٨,٠ | ٥٥٢١٢,٧ | ٥٥١٠٧,٩ | ١٧٧٠٣٥,٩ | ١٠٤,٨ | ٠,١ | |
| النقل البري | ٢٤٣٧١,٩ | ٢٤٤٣٧,٠ | (٦٥,١) | ٦٧١٣,٧ | ٣١١٥٠,٧ | (٦٧٧٨,٨) | (٢٧,٨) | تعزى الاحتياجات الإضافية إلى ما يلي: (أ) شراء مركبات ثقيلة ومقطورات ومعدات مناولة العتاد بهدف تقليل الاعتماد على مورد خارجي لخدمات الصيانة في الخرطوم؛ (ب) زيادة النفقات اللازمة لقطع الغيار بسبب سوء حالة الطرق؛ (ج) زيادة سعر الوقود من ١,٣٠ دولار إلى ١,٤٥ دولار |

| | النفقات المتوقعة من ١ آذار/مارس إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢ | | | | من ١ تموز/يوليه ٢٠١١ إلى ٢٩ شباط/فبراير ٢٠١٢ | | | |
|---|--|-----------------|-----------------|----------|--|-----------|-----------|---------------------|
| | الرصيد الحر المقدر في مجموع النفقات ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢ | | النفقات | المخصصات | الرصيد الحر مجموع النفقات | | المخصصات | |
| | الفرق (النسبة المئوية) | الفرق | | | الفرق (النسبة المئوية) | الفرق | | |
| أسباب الفرق | (١) = (٧) - (٦) | (٢) = (١) - (٥) | (٣) = (٢) + (٤) | (٤) | (٥) = (٣) - (٢) | (٦) | (٧) | (٨) |
| النقل الجوي | ١١,٦ | ٣٠ ٥٣٨,٧ | ٢٣٢ ٥٦٦,٩ | ١٧٧٥٦,٦ | ٤٨ ٢٩٥,٣ | ٢١٤ ٨١٠,٣ | ٢٦٣ ١٠٥,٦ | |
| يُعزى الرصيد غير المستخدم إلى التأخر في نشر الطائرات وانخفاض تكاليف الإيجار، يقابله جزئياً الاحتياجات الإضافية الناتجة عن تزويد ثلاثة مطارات في دارفور بالإضاءة وفقاً لمذكرة التفاهم التي تم توقيعها | | | | | | | | |
| النقل البحري | - | - | - | - | - | - | - | |
| الاتصالات | ٥,٨ | ٢٩٢٧,٣ | ٤٧٢٠٧,٤ | ٢٣٩٦١,٥ | ٢٦ ٨٨٨,٨ | ٢٣ ٢٤٥,٩ | ٥٠ ١٣٤,٧ | |
| يُعزى الرصيد غير المستخدم إلى انخفاض المستويات الفعلية لتكاليف الاكتفاء الذاتي | | | | | | | | |
| تُعزى النفقات الإضافية أساساً إلى زيادة احتياجات التشغيل اللازمة لدعم المشاريع المتعددة السنوات ولمجموعات برامجيات النظام العالمي لتحديد المواقع | (٧,٩) | (١ ٦١٣,٢) | ٢٢ ٠٦٠,٩ | ٨ ٦٢١,٨ | ٧ ٠٠٨,٦ | ١٣ ٤٣٩,١ | ٢٠ ٤٤٧,٧ | تكنولوجيا المعلومات |
| الخدمات الطبية | ١٠,٢ | ٢ ١٧٨,٢ | ١٩ ١٠١,٨ | ٨ ٦٩٧,٥ | ١٠ ٨٧٥,٧ | ١٠ ٤٠٤,٣ | ٢١ ٢٨٠,٠ | |
| يُعزى الرصيد غير المستخدم إلى زيادة الاعتماد على المرافق الطبية الخاصة بالعملية المختلطة على نطاق منطقة البعثة، وإلى انخفاض الاحتياجات من اللوازم الطبية لمستوى أقل مما كان متوقعاً بسبب استخدام المخزونات المتوفرة | | | | | | | | |
| المعدات الخاصة | ٤٦,١ | ٣٧٤١,٩ | ٤ ٣٧٧,٣ | ٣٣٢,٣ | ٤ ٠٧٤,٢ | ٤ ٠٤٥,٠ | ٨ ١١٩,٢ | |
| يُعزى الرصيد غير المستخدم إلى انخفاض المستويات الفعلية لتكاليف الاكتفاء الذاتي استناداً إلى مذكرات التفاهم الموقعة | | | | | | | | |

| من ١ تموز/يوليه ٢٠١١ إلى ٢٩ شباط/فبراير ٢٠١٢ | | | | النفقات المتوقعة من ١ آذار/مارس إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢ | | | |
|--|---------------|-------------|-----------|---|---|---------------------------|-------------|
| المخصصات | مجموع النفقات | الرصيد الحر | النفقات | مجموع النفقات ٢٠١٢/٢٠١١ | الرصيد الحر المقــدّر في ٣٠ حزيران/ يونيه ٢٠١٢ | الفرق (النسبة المئوية) | أسباب الفرق |
| (١) | (٢) | (٣)=(١)-(٢) | (٤) | (٥)=(٢)+(٤) | (٦)=(١)-(٥) | (٧)=(٦)-(١)÷ | |
| اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى | ٤٦ ٥٦٨,٢ | ٣٨ ٩٧٤,٤ | ٧ ٥٩٣,٨ | ٣ ٥٦٤,٤ | ٤٢ ٥٣٨,٨ | ٤٠ ٢٩,٤ | ٨,٧ |
| مشاريع الأثر السريع | ٤ ٠٠٠,٠ | ٢٥,٠ | ٣ ٩٧٥,٠ | ٣ ٩٧٥,٠ | ٤ ٠٠٠,٠ | — | — |
| المجموع الفرعي | ٦٢٠ ٣٠٣,٧ | ٤٥٥ ٨٣٣,١ | ١٦٤ ٤٧٠,٦ | ١٢٩ ٦١٤,٩ | ٥٨٥ ٤٤٨,٠ | ٣٤ ٨٥٥,٧ | ٥,٦ |
| إجمالي الاحتياجات | ١ ٦٨٩ ٣٠٥,٥ | ١ ١٤٣ ٦٨٣,١ | ٥٤٥ ٦٢٢,٤ | ٤٤٠ ١٦٥,٦ | ١ ٥٨٣ ٨٤٨,٧ | ١٠٥ ٤٥٦,٨ | ٦,٢ |
| لإيرادات المتأتية من الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين | ٢٨ ١٦١,٨ | ١٦ ١٢٦,٤ | ١٢ ٠٣٥,٤ | ٨ ٢٥٠,٨ | ٢٤ ٣٧٧,٢ | ٣ ٧٨٤,٦ | ١٣,٤ |
| صافي الاحتياجات | ١ ٦٦١ ١٤٣,٧ | ١ ١٢٧ ٥٥٦,٧ | ٥٣٣ ٥٨٧,٠ | ٤٣١ ٩١٤,٨ | ١ ٥٥٩ ٤٧١,٥ | ١٠١ ٦٧٢,٢ | ٦,١ |
| التبرعات العينية (المدرجة في الميزانية) | — | — | — | — | — | — | — |
| مجموع الاحتياجات | ١ ٦٨٩ ٣٠٥,٥ | ١ ١٤٣ ٦٨٣,١ | ٥٤٥ ٦٢٢,٤ | ٤٤٠ ١٦٥,٦ | ١ ٥٨٣ ٨٤٨,٧ | ١٠٥ ٤٥٦,٨ | ٦,٢ |

المرفق الثاني

موجز للتغييرات المقترحة في ملاك الموظفين في العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور
للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣

| المكتب/القسم/الوحدة | العدد | الرتبة | البيان |
|-------------------------|-------|--------|---|
| العنصر ١: عملية السلام | | | |
| مكتب الاتصال في الخرطوم | ١- | مد-٢ | إلغاء وظيفة رئيس مكتب الاتصال في الخرطوم |
| | ١- | | |
| المجموع، العنصر ١ | ١- | | |
| العنصر ٥: الدعم | | | |
| الخدمات الإدارية | | | |
| قسم الشؤون المالية | | | |
| | ٢- | ف-٤ | نقلوظيفتين لموظفين ماليين إلى مركز الخدمات الإقليمي بعنتيبي |
| | ١- | ف-٢ | إلغاء وظيفة موظف مالي معاون |
| | ١٠- | خ م | نقل وظائف مساعدين ماليين إلى مركز الخدمات الإقليمي بعنتيبي |
| | ١- | خ ع و | نقل وظيفة مساعد مالي إلى مركز الخدمات الإقليمي بعنتيبي |
| | ٢- | خ ع و | إلغاءوظيفتين لمساعدين ماليين |
| | ١٦- | | |
| قسم الموارد البشرية | | | |
| | ٢- | ف-٣ | نقلوظيفتين لموظفي موارد بشرية إلى مركز الخدمات الإقليمي بعنتيبي |

| المكتب/القسم/الوحدة | العدد | الرتبة | البيان |
|-------------------------------|-------|--------|--|
| | ١- | ف-٣ | نقل وظيفة موظف لشؤون السفر إلى مركز الخدمات الإقليمي بعنتيبي |
| | ٢- | خ م | نقل وظيفتين لموظفي موارد بشرية إلى مركز الخدمات الإقليمي بعنتيبي |
| | ٨- | خ م | نقل وظائف لمساعدين للموارد البشرية إلى مركز الخدمات الإقليمي بعنتيبي |
| | ٢- | خ م | نقل وظيفتين لمساعدين إداريين إلى مركز الخدمات الإقليمي بعنتيبي |
| | ٥- | خ م | نقل وظائف لمساعدين لشؤون السفر إلى مركز الخدمات الإقليمي بعنتيبي |
| | ١- | خ م | إلغاء وظيفة مساعد لشؤون السفر |
| | ٢- | خ ع و | نقل وظيفتين لمساعدين للموارد البشرية إلى مركز الخدمات الإقليمي بعنتيبي |
| | ٢- | خ ع و | نقل وظيفتين لمساعدين إداريين إلى مركز الخدمات الإقليمي بعنتيبي |
| | ٢- | خ ع و | نقل وظيفتين لمساعدين لشؤون السفر إلى مركز الخدمات الإقليمي بعنتيبي |
| | ٢- | خ ع و | إلغاء وظيفتين لمساعدين للموارد البشرية |
| | ١- | خ ع و | إلغاء وظيفة مساعد لشؤون السفر |
| | ٣٠- | | |
| المجموع، الخدمات الإدارية | ٤٦- | | |
| المجموع، العنصر ٥ | ٤٦- | | |
| مركز الخدمات الإقليمي بعنتيبي | | | |
| | ٢+ | ف-٤ | نقل وظيفتين لموظفين ماليين من قسم الشؤون المالية |
| | ٢+ | ف-٣ | نقل وظيفتين لموظفي موارد بشرية من قسم الموارد البشرية |
| | ١+ | ف-٣ | نقل وظيفة موظف لشؤون السفر من قسم الموارد البشرية |
| | ١٠+ | خ م | نقل وظائف لمساعدين ماليين من قسم الشؤون المالية |

| المكتب/القسم/الوحدة | العدد | الرتبة | البيان |
|---|-------|--------|---|
| | ٢+ | خ م | نقل وظيفتين لموظفي موارد بشرية من قسم الموارد البشرية |
| | ٨+ | خ م | نقل وظائف لمساعدتي موارد بشرية من قسم الموارد البشرية |
| | ٥+ | خ م | نقل وظائف لمساعدين لشؤون السفر من قسم الموارد البشرية |
| | ٢+ | خ م | نقل وظيفتين لمساعدين إداريين من قسم الموارد البشرية |
| | ٢+ | خ ع و | نقل وظيفتين لمساعدتي موارد بشرية من قسم الموارد البشرية |
| | ٢+ | خ ع و | نقل وظيفتين لمساعدين إداريين من قسم الموارد البشرية |
| | ٢+ | خ ع و | نقل وظيفتين لمساعدين لشؤون السفر من قسم الموارد البشرية |
| | ١+ | خ ع و | نقل وظيفة مساعد مالي من قسم الشؤون المالية |
| المجموع، مركز الخدمات الإقليمي بعنتيبي | | | |
| | ٣٩+ | | |
| المجموع الكلي | | | |
| | ٨- | | |
| المجموع | | | |
| الوظائف الدولية | ٣- | | |
| الوظائف الوطنية | ٥- | | |

المختصرات: خ م: خدمة ميدانية؛ خ ع و: الخدمات العامة الوطنية.

المرفق الثالث

جدول مشاريع البناء في العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور المقرر إنجازها في الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣

| المشروع | حالة التنفيذ | الاحتياجات للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢ | عدد المشاريع في الفترة ٢٠١٣/٢٠١٢ | التكاليف المقدرة (بـدولارات الولايات المتحدة) | نوع المشروع | الاحتياجات المدرجة في الميزانية المقترحة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢ | فترة الميزانية التي بدأ فيها العمل في المشروع (للمشاريع الممتدة لأكثر من فترة) | تاريخ الإنجاز المقرر/المستهدف |
|---|---|-----------------------------|----------------------------------|---|-------------|---|--|-------------------------------|
| بناء مخيمات للوحدات العسكرية في مواقع الأفرقة | سيينتهي العمل بنهاية الفترة ٢٠١٢/٢٠١١ في ما مجموعه ٣٣ مخيماً، من أصل ٣٧ مخيماً عسكرياً تقرر بناؤها، وتأجل العمل في المخيمات الأربعة المتبقية رهناً بالنتائج التي سيسفر عنها استعراض الأفراد النظاميين | ١ | ٦٠٠ ٠٠٠ | جديد | نعم | غير مرحل من فترة سابقة | ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ | |
| بناء مراكز للخفارة المجتمعية بما تدابير أمنية معززة | سيينتهي العمل في ٣٦ مخيماً، من أصل إجمالي ٧٠ مخيماً لمراكز الخفارة المجتمعية تقرر بناؤها، بنهاية الفترة ٢٠١٢/٢٠١١ | ١٢ | ١ ٢٠٠ ٠٠٠ | جزء من المشاريع المتعددة السنوات | نعم | غير مرحل من فترة سابقة | ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣ | |

| المشروع | حالة التنفيذ | الاحتياجات للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢ | عدد المشاريع في الفترة ٢٠١٣/٢٠١٢ | التكاليف المقدرة (بـدولارات الولايات المتحدة) | نوع المشروع | الاحتياجات المدرجة في الميزانية المقترحة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢ لأكثر من فترة | فترة الميزانية التي بدأ فيها العمل في المشروع (للمشاريع الممتدة تاريخ الإنجاز المقرر/المستهدف) |
|---|--|-----------------------------|----------------------------------|---|-------------|---|--|
| تعبيد الطرق الداخلية بالأسفلت في أماكن إقامة الموظفين الذين يتقاضون بدل الإقامة المقرر للبعثة في المخيمات الكبرى في القطاعات الثلاثة كلها | مشروع جديد، من المقرر الشروع فيه في الفترة ٢٠١٣/٢٠١٢ | ٣ | ١ ٥٠٠ ٠٠٠ | جديد | نعم | غير مرحل من فترة سابقة | ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣ |
| الأشغال المدنية لإنشاء منصة لطائرات الهليكوبتر في مواقع الأفرقة وأماكن مراكز الحفارة المجتمعية الرئيسية | من المقرر الانتهاء، بنهاية الفترة ٢٠١٢/٢٠١١، من ٢٣ منصة لطائرات الهليكوبتر من أصل ٣٤ منصة من المقرر إنشاؤها | ١١ | ١ ١٠٠ ٠٠٠ | جزء من المشاريع المتعددة السنوات | نعم | غير مرحل من فترة سابقة | ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ |
| الأشغال المدنية لمشروع العملية المختلطة لإنشاء مدرج للطائرات في مطار الفاشر | جزء من المشاريع المتعددة السنوات، تنفيذه مرهون بحل مشكلة الأرض، ومن المقرر تشييده في الفترة ٢٠١٣/٢٠١٢ | ١ | ٣ ٠٠٠ ٠٠٠ | جزء من المشاريع المتعددة السنوات | نعم | غير مرحل من فترة سابقة | ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣ |
| بناء مستودع ذي جدران صلبة (طوب وأسمنت) | تعتزم العملية المختلطة خلال الفترة ٢٠١٢/٢٠١١ بناء مستودع ذي جدران صلبة (طوب وأسمنت) بحسب احتياجات البعثة للإمدادات في الفاشر | ٢ | ٣ ٠٠٠ ٠٠٠ | جديد | نعم | غير مرحل من فترة سابقة | ٣١ أيار/مايو ٢٠١٣ |

| المشروع | حالة التنفيذ | الاحتياجات للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢ | عدد المشاريع في الفترة ٢٠١٣/٢٠١٢ | التكاليف المقدرة (بـدولارات الولايات المتحدة) | نوع المشروع | الاحتياجات المدرجة في الميزانية المقترحة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢ | فترة الميزانية التي بدأ فيها العمل في المشروع (للمشاريع الممتدة لأكثر من فترة) | تاريخ الإنجاز المقرر/المستهدف |
|--|-----------------|---|----------------------------------|---|--|---|--|-------------------------------|
| مواد البناء لأغراض القيام بأشغال داخلية، بما في ذلك المواد وتكاليف الشحن ذات الصلة (وهي تكاليف غير مدرجة في تكاليف المشاريع) | على نطاق البعثة | من المقرر بناء أغلبية المشاريع باستخدام موارد داخلية | - | ٤ ٢٠٠ ٠٠٠ | شراء المواد | نعم | لا ينطبق | |
| مخصصات للاستعانة بخدمات متعاقدين أفراد لمختلف أشغال البناء داخلياً | على نطاق البعثة | من المقرر بناء أغلبية المشاريع باستخدام موارد داخلية | - | ٢ ٤٠٠ ٠٠٠ | تعيين متعاقدين أفراد لتنفيذ أعمال المشاريع المقررة | نعم | لا ينطبق | |
| المجموع الفرعي (التكاليف المقدرة لمشاريع البناء) ١٧ ٠٠٠ ٠٠٠ | | | | | | | | |
| مشاريع المياه والبيئة | | | | | | | | |
| إجراء ٢٠ مسحاً هيدروجيولوجياً وحفر ٢٥ بئراً | على نطاق البعثة | إجراء مسح هيدروجيولوجية وأعمال بناء في ٢٠ موقعا وحفر ٢٥ بئراً | ٢٥ | ٢ ٠٠٠ ٠٠٠ | جزء من المشاريع المتعددة السنوات | نعم | غير مرحل من فترة سابقة | ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣ |
| بناء سد ترابي واحد و ٣ حفائر | على نطاق البعثة | بناء سد ترابي واحد و ٣ حفائر | ١ و ٣ | ٥٠٠ ٠٠٠ | جزء من المشاريع المتعددة السنوات | نعم | غير مرحل من فترة سابقة | ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣ |
| إنشاء مقالب مضبوطة للقمامة في مواقع الأفرقة | على نطاق البعثة | بناء ١٠ مواقع مضبوطة للقمامة في المواقع | ١٠ | ٦٠٠ ٠٠٠ | جزء من المشاريع المتعددة السنوات | نعم | غير مرحل من فترة سابقة | ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣ |
| بناء هياكل لتجميع مياه المطر في ١٠ مواقع للأفرقة | على نطاق البعثة | بناء هياكل لتجميع مياه المطر في ١٠ مواقع للأفرقة | ١٠ | ٥٠٠ ٠٠٠ | جزء من المشاريع المتعددة السنوات | نعم | غير مرحل من فترة سابقة | ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣ |

| المشروع | حالة التنفيذ | الاحتياجات للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢ | عدد المشاريع في الفترة ٢٠١٣/٢٠١٢ | التكاليف المقدرة (بـدولارات الولايات المتحدة) | نوع المشروع | المدرجة في الميزانية المقترحة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢ | الاحتياجات فترة الميزانية التي بدأ فيها العمل في المشروع (للمشاريع الممتدة لأكثر من فترة) | تاريخ الإنجاز المقرر/المستهدف |
|---|-----------------|---|----------------------------------|---|----------------------------------|--|---|-------------------------------|
| بناء خزان مياه معدني مرتفع لتحسين توافر إمدادات المياه بشكل موثوق في ٢٥ موقعاً من مواقع الأفرقة البالغة الأهمية | على نطاق البعثة | بناء خزان مياه معدني مرتفع لتحسين توافر إمدادات المياه بشكل موثوق في ٢٥ موقعاً من مواقع الأفرقة البالغة الأهمية | ٢٥ | ١ ٢٥٠ ٠٠٠ | جزء من المشاريع المتعددة السنوات | نعم | غير مرحل من فترة سابقة | ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣ |
| المجموع الفرعي (التكاليف المقدرة لمشاريع المياه والبيئة) | | | | ٤ ٨٥٠ ٠٠٠ | | | | |
| مجموع التكاليف المقدرة | | | | ٢١ ٨٥٠ ٠٠٠ | | | | |